مدونة المناهج السعودية

https://eduschool40.blog

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

إعداد: فريق تفريغ MBA

MBA GROUP
مجموعات إدارة أعمال
@IMAM_UNIVERSITY

TAL5IS.COM

TAL5ISCOM twitter

TAL5ISCOM Instagram

1438-1437

اللقاءات الحية لمقرر

دراسات الجدوى

المستوى السادس - إدارة أعمال-محاسبة

الانتساب المطور - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Google play

Available on the App Store

تفريغ اللقاءات الحية
لمقرر دراسات الجدوى

المستوى السادس (إدارة أعمال – محاسبة)
الانتساب المطور – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإصدار الأول ١٤٣٨ -٢٠١٧

جمع وإعداد

مودي
@moood8803

مؤسسة دار تلخيص
المملكة العربية السعودية – الرياض
920005906
Email: info@tal5is.com
www.tal5is.com

جميع الحقوق محفوظة ولايسمح بتصوير هذه المادة أو طباعتها للاستخدام التجاري..

بإمكانكم طلب النسخة الأصلية الملونة من هذه المادة عبر الوسائل التالية:

0570700501 tal5iscom tal5iscom

اللقاءات الحية لمقرر

دراسات الجدوى

المستوى السادس - (إدارة أعمال - محاسبة)

الانتساب المطور – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة..

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد..

يسعدنا ونحن نقدم بين يديك هذا الشرح والتفريغ لـ اللقاءات الحية من مقرر دراسات الجدوى لطلاب المستوى السادس (إدارة أعمال ، محاسبة) وهذا المذكرة قد تم إعدادها في الفصل الثاني من العام الدراسي ١٤٣٨ هـ وذلك لتكون أداة مساعدة يستنير بها الطالب في فهم هذا المقرر ..

ومن هذا المنطلق نود أن نشير إلى أنه من الضروري لكل طالب الرجوع إلى اللقاءات الحية وكذلك المحاضرات المسجلة وذلك حتى يتمكن من فهم المقرر بشكل كامل والحصول فيه على أعلى الدرجات بإذن الله ..

وختاما لا يسعنا إلا أن نقول أن هذه التفريغات هي جهد شخصي فما كان فيها من صواب فمن الله وحده وما كان فيها من خطأ فمن أنفسنا والشيطان ولا تنسونا من صالح دعائكم في ظهر الغيب

نسأل الله العلي القدير لنا ولكم التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة

إخوانكم

مودي **سارة** leader

طلباتكم من المقررات والملخصات وبنوك الأسئلة متوفرة لدى مكتبة دار تلخيص
أفضل طباعة ملونة بأقل الأسعار ، وخدمة التوصيل إلى المنزل متوفرة في جميع أنحاء المملكة

920005906

Tal5isCom@

Tal5iscom

0570700501

Tal5isCom@

يسعدنا مشاركتكم لأفكاركم وآرائكم واستفساراتكم التي تخص الانتساب المطور - جامعة الإمام محمد بن سعود وذلك على حسابات مجموعة MBA على برامج التواصل الاجتماعي

https://t.me/Imam_university

قناة MBAللشروحات
https://goo.gl/iXX8tt

@Mba_imam

AMB_a1

MoOoDybot@

مشاهدة المحاضرة

المحاضرة الأولى والثانية

محتوى المقررمن الكتاب المطلوب

الفصول	المحتوى للكتاب المطلوب منا
الاول	تعريف الجدوى الاقتصادية ؟ ومراحله(قانونية - تسويقية - قانونية) .
الثاني	أنواع التسهيلات (الإعفاءات) والقيود.
الثالث	أهمية السوق – الخطوات.
الرابع	مكونات الدراسة الفنية - أسلوب تحليل التعادل (أسلوب التعادل) تتساوى فيها التكاليف الكلية والإيرادات الكلية.
الخامس	عناصر تكاليف الاستثمار - التكاليف التشغيلية.
السادس	مصادر تمويل الفرص الاستثمارية من حيث الفترة الزمنية (تعداد كل فترة) او الهيكل التمويلي للمشروع (الجديد قصيره الاجل وطويله الاجل). شروط الاقتراض +شروط سعر الفائدة.
السابع	التطبيقات: معايير تقيم المشروع مثل معيار القيمة الحاليه الصافيه للمشروع.
الثامن	-القيمة الزمنية للنقود (القيمة الحالية الصافية - معيار المؤشر للقيمة الحالية - معيار المعدل الداخلي) -معيار فترة الاسترداد (لا يأخذ القيمة الزمنية للنقود). -القيمة الحالية الصافية للمشروع (قانونها) لا بد من كلمة الحالية. -ذكر عندما تكون القيمة الحالية (أكبر أو اصغر أو تساوي صف)،طبعا المشروع التي تكون قيمته الحالية أكبر تكون المشورع أفضل -مؤشر القيمة الحالية (مؤشر الربحية) عبارة عن (القانون) قسمة - متى يكون مؤشر الربحية رابح إذا كان أكبر من واحد؟
التاسع	معيار المعدل العائد الداخلي (هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية الصافية= صفر -متى يكون معدل العائد الداخلي أعلى أو أقل أو مساويا.
العاشر	نقارن المعيارين العائد الداخلي والقيمة الحالي الصافي للمشروع.

	عند تقييم مشروع واحد هل هو رابح أم خاسر فكل المعايير تعطي نفس النتيجة لكن عند تقييم عدة مشاريع تكون متعارضة يجب الأخذ بالاعتبار حجم المشروع وعمر المشروع.
الحادي عشر	فترة الاسترداد:هي فترة لازمه للاستعادة الماليه عن طريق تدفقات نقديه خاصه بالمشروع. -متى يكون المشروع رابح وخاسر. -ما أفضل مشروع إذا كان المشروع أقصر
الثاني عشر	معدل معيار المحاسبي .
الثالث عشر	كيفيه تقيم المشاريع. المشاريع في الظروف العادية ومعايير في حالة الخطر تختلف -الأساليب المستخدمة لتقييم المشاريع في حالة الخطر) تحليل حساسية المشروع -معامل الاختلاف – الانحراف المعياري - شجرة القرارات - (الأساليب في حالة عدم التأكد) القيمة الحالية الصافية-معدل العائد الداخلي - فترة الاسترداد(
الثاني عشر	معنى دراسة جدوى القومية ؟ الاختلاق بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى القومية ؟ فهم كل منها -معايير قياس الربحية القومية أو الاجتماعية ؟ ٧ عناصر تعداد -اذا كانت مستوى المشروع أعلى من مستوى إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الوطني فإن المشروع رابح والعكس -الآثار السلبية للمشروع على البيئة مهم. -معيار حجم المشروع - المفاضلة بين الأحجام المختلفة لها أسس وقواعد ؟ -معنى سعر الظل ؟ -يقتصر سعر الظل في الدول المتقدمة على بعض الحالات الاستثنائية بينما الدول النامية يستخدم بصورة منتظمة وذلك بسبب عدم وجود أسعار سوقية للمدخلات والمخرجات

الاستثمار

*الهدف النهائي من دراسة الجدوى هو (الوصول إلى قرار استثماري سليم يساعد في تحقيق ربحية المشروع)	*الاستثمار عنصر هام وفعال في كل الاقتصاديات ، وهو عنصر أساسي لتحقيق (التنمية الاقتصادية.)...
*الاستثمار هو عنصر من عناصر الاقتصاد الكلي وهو الاساس	*(عناصر الاقتصادالكلي الاستهلاك – الاستثمار – الانفاق الحكومي – الصادرات – الواردات)
*الاستثمار عنصر أساسي من عناصر الطلب الكلي	*فالزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الأصول الإنشائية وتضاعف القدرة الإنتاجية للبلد وتؤمن النمو الاقتصادي على المدى البعيد
*الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادات مضاعفة في الدخل [تأثير الاستثمار تأثير مضاعف]	*لذلك تصدر الحكومات قوانين وتشريعات تحفز على الاستثمار وجلب المستثمرين

العوامل المحددة للاستثمار:

ما الذي يدفع المستثمرين على الاقبال على العملية الاستثمارية ؟

اولا:العائد

كلما زاد الربح ، كلما زاد الاستثمار (علاقة طردية) وكلما زاد الناتج الوطني، كلما زاد الاستثمار بالتالي فإن زيادة الناتج الوطني تتطلب زيادة في الاستثمار (علاقة تبادلية) كما أن الزيادة في الاستثمار تتولد من الزيادة في الناتج.

ثانيا :الكلفة

تحدد مستوى الاستثمار ، وتؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري كلما كانت تكاليف الاستثمار أكبر كلما كان الاستثمار أقل (علاقة عكسية) .

مثال : قلة عدد المستثمرين في شركات الطيران.

((١- كلفة الاقتراض ٢-سعرالفائدة ٣-السياسة الضريبيه))

أ- كلفة الإقتراض

أغلب المشاريع – وخاصة الكبيرة – تحتاج إلى تمويل عن طريق القروض وهذه الكلفة عادة تكون (الفائدة) التي تدفع على القرض.

ب- سعر الفائدة

يمثل كلفة على رأس المال حيث ، كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد حجم الأموال المعدة للاستثمار (علاقة طردية) .

وكلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على عملية الإقتراض ، وبالتالي زاد الاستثماربالتالي ، كلما زاد سعر الفائدة انخفض الاستثمار.علاقة عكسية) .

والعديد من الدول – خاصة المتقدمة – تميل إلى تخفيض سعر الفائدة خاصة في أوقات (الركود الاقتصادي) ، من أجل التشجيع على الاستثمار.

ج السياسة الضريبية

التي تتبعها الدولة تؤثر على كلفة الاستثمار ، وبالتالي على الاستثمار

كلما فرضت الحكومة ضرائب عالية على أرباح المؤسسات كلما قلت الحوافز الاستثمارية وإذا أرادت الدولة تشجيع قطاع معين ، فإنها تقدم الاعفاءات الضريبية ، مما يحفز ويساعد على زيادة الاستثمار (علاقة عكسية)

ثالثا:التوقعات

توقعات المستثمرين ، وثقتهم بالوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في البلد لأن الاستثمار هو (عمل مغامر) بالدرجة الأولى ، وفيه مخاطرة إذا كان التوقع بأن العائد سيكون أكبر من التكاليف ، سيزيد الاستثمار وإذا كان التوقع بأن الوضع الاقتصادي سيتسم بالركود أو الإنكماش ، سيقل الاستثمار لذلك ، فإن القرارات الاستثمارية تتوقف على التوقعات والتنبؤات بالأحداث المقبلة.

العوامل التي تتأثر على القرارات الاستثمارية تتوقف على ؟

١- الطلب على السلع المنتجة بواسطة الاستثمارات الجديدة.

٢- أسعار الفائدة والضرائب التي تؤثر على كلفة الاستثمار.

٣- توقعات المستثمرين بشأن وضع الاقتصاد.

الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية :

للوصول الي قرار استثماري سليم لابد من اخذ العاملين التاليين بالاعتبار :

العامل الأول

أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية موضوعية وهذا يتطلب القيام بالخطوات التالية

١- تحديد الهدف الاساسي للاستثمار .
٢- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار .
٣- تحديد العوامل الملائمة .
٤- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية .
٥- اختيار الفرص البديلة .

العامل الثاني

أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على بعض المبادئ أو المعايير ، من أهمها:

١- مبدأ تعدد الخيارات

وذلك لان الموارد المالية المتاحة لدى المستثمر مهما كانت قوته تكون عادة محدودة ليست لديه قوه خارقة وفي بعض الاحيان تكون الفرص الاستثمارية متعددة لذا على الذي يتخذ القرار أن يراعي هذه الحقيقة، بحيث يتم اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع استراتيجية المستثمر وهدفه من الاستثمار وذلك من خلال المفاضلة بين تلك الفرص الاستثمارية بدلا من توجيه أمواله إلي أول فرصة استثمار .

الفرص الاستثمارية

بحيث تكون هناك عدة مشاريع ، ويتم اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة المتفقة مع استراتيجيةوهدف الاستثمار ، ومع امكانياته.
بالتالي لا داعي للتسرع في ظل تنوع فرص الاستثمار.

٢-مبدأ الخبرة والتأسيس:

من اجل الوصول إلي قرار استثماري سليم فإن ذلك يتطلب مستوى معين من الدراية والخبرة وهي مساله لا تتوفر لدى بعض المستثمرين فالبعض تتوفر لديه الاموال ولكن لا يملك خبره وبالتالي الذي لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية لابد أن يستعين في اتخاذ قراره بالخبراء والمستشارين المختصين بشؤون الاستثمار .

٣-مبدأ الملائمة:

أهداف المستثمر في تحقيق العائد او الربح وبالتالي ان كل مستثمر يحدد عادة العائد أو الربح الذي يطمح إلي تحقيقه ومن أجل تحقيق ذلك العائد فإنه لابد من خصم التدفقات النقدية الداخلة الصافية بموجب معدل الخصم الذي يمثل عادة تكلفة راس المال المستثمر ومن أجل التخفيف من درجة المخاطر ومن أجل ضمان مستوى معين من الامان لابد من العمل على تنويع المحافظ الاستثمارية بالنسبة للمستثمر أي عدم استثمار كل ما لديه من اموال في مجال أو نشاط استثماري واحد بل من الافضل السعي لتنويع مجالات الاستثمار قدر الامكان .

اختيار المجال الاستثماري المناسب

أن يسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدأ بحيث يتلائم اختيار المجال الاستثماري المناسب مع (دخله) و (وظيفته) و (اختصاصه) و (مجال اهتمامه)و) خبرته (و (بيئته الإجتماعية) .

٤-مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

أن لا يدفع المستثمر كل أمواله في مشروع واحد ، بل عليه تنويع استثماراته ،وذلك إذا حدثت خسائر في قطاع معين ، يمكن تحقيق أرباح في قطاعات أخرى.

أهداف المستثمر في تحقيق العائد او الربح وبالتالي ان كل مستثمر يحدد عادة العائد أو الربح الذي يطمح إلي تحقيقه ومن أجل تحقيق ذلك العائد فإنه لابد من خصم التدفقات النقدية الداخلة الصافية بموجب معدل الخصم الذي يمثل عادة تكلفة راس المال المستثمر ومن أجل التخفيف من درجة المخاطر ومن أجل ضمان مستوى معين من الامان لابد من العمل على تنويع المحافظ الاستثمارية بالنسبة للمستثمر أي عدم استثمار كل ما لديه من أموال في مجال أو نشاط استثماري واحد بل من الافضل السعي لتنويع مجالات الاستثمار قدر الامكان .

العلاقه طرديه بين المخاطرة والعائد.

الفصل الاول

دراسة الجدوى الاقتصادية بفكرة عامة

الاستثمار يبدأ بفكره تطرأ على ذهن رجل الاعمال او المستثمر وبالتالي الهدف النهائي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يتمثل في الوصول الي قرار استثماري رشيد.

تعريف دراسة الجدوى بصفه عامة

هي مجموع الدراسة العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية (قانونيه أو تسويقية أو مالية) أو دراسات فنية وتفصيلية والتي يمكن من خلالها التوصل الي بديل أو فرصه استثمارية مناسبة بحيث يتاح لصاحب القرار الاستثماري أن يتخذ قراره بما يتلاءم مع الاهداف التي يرغب في تحقيقها

تشمل دراسة الجدوى بمفهومها الواسع :

١- الربحية التجارية التي تتفق مع هدف المشروع الخاص.

٢- الربحية على المستوى الوطني التي تتفق مع اهداف الدولة .

أين تكمن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع؟

تكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية ومن ثم الوصول الى قرارات استثمارية رشيدة سواء على المستوى الوطني العام أم على المستوى الجزئي .

وتقوم أساسا على المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولا إلي اختيار البديل الافضل . وهذا يعني أن الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية ينبع من أهميتها للوصول إلي قرارات استثمارية ناجحة وهناك علاقة وثيقة بين الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات ومعدلات التنمية المتحقق في بلد ما لا يتوقف فقط على حجم ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة .

(**الدول الاكثر نموا هي الدول التي تهتم بدراسة الجدوى**).

يمكن ابراز أهمية دراسة جدوى المشروعات من خلال الامور التالية :

أولاً :

تساهم في تحديد الافضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.

ثانياً :

تساهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني وتجنب هدر وتبديد الموارد على مشاريع غير مجدية .

ثالثاً :

تساعد في الكشف عن التعارض الذي يمكن أن ينشأ بين فائدة المشروع على المستوى الخاص وعدم جدواه على المستوى الوطني

رابعاً :

هي وسيلة عملية تساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين على نحو يتناسب مع قدرته المالية وفي ظل مستوى مقبول من المخاطرة .

خامساً:

هي وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية والدولية الخاصة والحكومية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة .

الاساس القيام بدراسة جدوى جيدة وشاملة للاقناع.

سادساً:

هي وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح (أو البدائل المقترحة) وفقاً لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية .

سابعاً:

تساعد المستثمر (سواء كان مستثمر خاص أو جهة حكومية) على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة .وبالتالي اتخاذ القرار الصائب على نحو يخدم الهدف المنشود .

ثامناً:

تساعد على تصويب وتعديل خطط الانتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل .

مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية (حفظها ترتيبا)

المرحلة الأولى : الدراسة القانونية.

المرحلة الثانية : الدراسة التسويقية.

المرحلة الثالثة: الدراسة الفنية والهندسية.

المرحلة الرابعة : الدراسة الاقتصادية – المالية .

المرحلة الخامسة: استخدام معايير التقييم.

المرحلة الأولى : الدراسة القانونية:

أو تقييم موقف الدولة من المشروع المقترح للتعرف على التسهيلات التي يمكن أن تقدمها الدولة أو القيود التي يمكن أن تضعها على نشاطه وتحديد أثر ذلك على كفاءة المشروع ونتائج عملة .

المرحلة الثانية : الدراسة التسويقية

أو دراسة السوق المتوقعة وذلك بقصد التأكد من وجود سوق لمنتجات المشروع والتعرف على سياسات البيع الممكن اتباعها ومن ثم تحديد ما يترتب عليها من تجهيزات والتزامات مالية .

المرحلة الثالثة : الدراسة الفنية والهندسية:

التي تحدد كل احتياجات المشروع ابتداء من اختيار موقعه المناسب من ثم التجهيزات والمعدات والمستلزمات الانتاجية الأخرى التي يحتاج إليها من مواد تشغيلية ويد عاملة .

المرحلة الرابعة : الدراسة الاقتصادية المالية

تشمل تقدير رأس المال الضروري أي تكاليف الاستثمار والتشغيل على مختلف أنواعها وكذلك تقدير العائد على رأس المال المستثمر (التكلفة و العائد).

المرحلة الخامسة : استخدام معايير التقييم المختلفة

وذلك لاحتساب ربحية المشروع وجدواه والمفاضلة بين البدائل المختلفة ثم دراسة الخطر الذي يتعرض له المشروع .

المحاضرة الثالثة

مشاهدة المحاضرة

الفصل الثاني

المرحلة الأولى : الدراسة القانونية

أو تقييم موقف الدولة من المشروع المقترح :

كل صاحب مشروع عند إقامة مشروع لابد أن يتعرف على موقف الدولة هل الدوله تصرح هذا النشاط ام لا عن طريقة دراسة الجدوى

يتكون هذا الإطار من مجموعة التسهيلات التي تقدمها الدولة أو القيود التي تضعها على نشاط المشروعات وتؤثر هذه التسهيلات والقيود على حجم الأموال المستثمرة في المشروع وعلى ايراداته ونفقاته السنوية ولذا من المهم قبل اتخاذ القرار بإقامة المشروع معرفة أنواع التسهيلات التي سيحصل عليها من الدولة . وكذلك القيود التي ستضعها أمامه .

أنواع التسهيلات

تعطي الدولة للصناعات الجديدة أنواعاً مختلفة من الإعفاءات منها :

١- الإعفاءات من الضرائب لعدد من السنوات (من اقدم انواع التسهيلات).

٢- الإعفاء من الرسوم الجمركية.

٣- إعانات الإنشاء _إعانات الإنتاج _ إعانات التصدير.

٤- فرض رسوم جمركية على الواردات المنافسة للصناعات المحلية أو زيادة المفروض منها .

٥- المنح العينية للمشروعات الجديدة _الأراضي _المباني.

٦- إنشاء شبكة مواصلات أو منح أسعار مخفضة للنقل.

٧- تقديم الإنشاءات اللازمة لتوفير الوقود والكهرباء أو توفيرها بأسعار مخفضة.

٨- تأخذ الدولة على عاتقها تكاليف تدريب العمال الجدد .

٩- تقديم ضمانات للقروض التي تحصل عليها المشروعات الجديدة وتحمَل جزءَ من الفائدة المطلوبة على هذه القروض.

١٠- إنشاء مراكز للأبحاث والاستشارات مهمتها تقديم خدماتها للمشروعات الجديدة مجاناً .

١١- ضمان حد أدنى من الإيراد والأرباح حيث تتعاقد الدولة مع المشروع الجديد على شراء جزء من منتوجه

١٢- تقديم إعانات لتنمية الصناعات التي تنتج الخدمات الأساسية للمشروعات الجديدة.

كلما قدمت الدولة تسهيلات أكثر كلما تشجع المستثمر أكثر وكان أكثر رغبة بالاستثمار.

ومن أنواع القيود :

١- تفرض قيود على الأماكن التي يمكن بناء المشروع فيها (حماية البيئة_ او يكون فيه خطر او ضجيج).

٢- تحديد مواصفات معينة للبناء (متطلبات سلامة السكان القريبين من موقع المشروع وسلامة العمال داخلة).

٣- قد تشترط الدولة عدم تقديم أي نقد أجنبي للإنشاء بحيث يتحملها المشروع نفسه (وشرائها من السوق المحلي).

٤- وضع مواصفات معينة للمواد الأولية خصوصاً تلك التي تدخل في إنتاج المواد الغذائية.

٥- وضع قيود على تشغيل العمال (تحديد ساعات العمل، مثلاً).

٦- تأمين الشروط الصحية وتأمين الظروف الضرورية لحماية العمال من الحوادث أثناء العمل.

٧- الالتزام بقوانين العمل : الحد الأدنى من الأجور ،ساعات العمل الإضافية ،التقديمات الاجتماعية للعمال .

٨- فرض قيود على توقف المصانع عن العمل (**بعض المصانع تحتاج للعمل ٢٤ ساعة وهذا قد يؤثر عليها**).

٩- تحديد أسعار المنتوج النهائي ومواصفاته .

كل هذه القيود والتسهيلات يجب دراستها قبل البداية بالمشروع.

اذا كانت التسهيلات اكثر من القيود يمكن المرور الى المرحله الثانية وهي المرحله التسويقية اما اذا كانت القيود اكثر فالافضل البحث عن مشروع اخر.

الفصل الثالث

المرحلة الثانية : الدراسة التسويقية

أو دراسة السوق المتوقعة للمشروع

دراسة السوق المتوقعة تتم بعد الحصول على موافقة الدولة على أنشاء المشروع الجديد و الاطلاع على أنواع التسهيلات والقيود التي يُنتظر ان تضعها الدولة أو تفرضها نبدء بالمرحلة الثانية وهي الدراسة التسويقية.

ماهي دراسة السوق؟

هي مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية تتعلق بالسوق الحالية والمتوقعة لمنتجات المشروع المقترح ينجم عنها قدر من البيانات والمعلومات التسويقية تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محدد ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة .

أين تكمن أهمية دراسة السوق ؟

تعتبر دراسة السوق من أهم أنواع الدراسات التي تعد قبل اتخاذ القرار بإنشاء أي مشروع ،نظراً لما له علاقة بتقدير حجم المشروع المقترح وطاقاته الإنتاجية وتحديد الاسلوب الإنتاجي المستخدم إضافة إلى أهميته في تحديد وتقدير التكاليف والأسعار والأرباح المتوقعة وبالتالي يتوقف على مدى دقة هذه الدراسة مدى نجاح المشروع أو فشله.

وذلك للأسباب التالية :

- إن دراسة السوق هي الأساس الذي يتقرر وفقاً له الاستمرار في المشروع أو التخلي عنه.
- تفيد الدراسة في توجيه المشروع لإنتاج الأشكال والمواصفات التي يستقبلها المستهلك والتي تجد رواجاً أوسع وتتناسب مع أذواق مختلف فئات المستهلكين.
- تساعد الدراسة التسويقية في تحديد الطاقة المطلوبة لإنتاج الكمية المنتظر بيعها وبالتالي في تحديد حجم المصنع وبذلك يمكن تفادي إنشاء مصنع تزيد طاقته الإنتاجية عن الطاقة المطلوبة أو تقل عنها.
- تعتبر دراسة الأساس لإعداد الدراسة الفنية ، إذ ان طاقة المشروع وحجمه تحدد مساحة الأرض والمباني وأنواع المعدات والتجهيزات ومستلزمات البناء والعدد الضروري من العاملين.
- تحدد دراسة السوق الكميه المنتظر بيعها ، وسعر البيع المتوقع لكل من الأصناف الممكن انتاجها وبالتالي تحدد الإيرادات المتوقعة واستناداً إلى ذلك يمكن تحديد ربحية المشروع المتوقعة .

خطوات إعداد وتنفيذ دراسة السوق

إن الهدف الرئيسي لدراسة السوق يتمثل في قياس حجم السوق الحالي والمتوقع لمنتجات المشروع المقترح .

ويتطلب ذلك القيام بعدة أمور :

١- وضع توصيف كامل للسلعة أو الخدمة التي سينتجها أو سيقدمها المشروع المقترح، وبالتالي تحديد الاشكال والمواصفات المطلوبة من كل سلعة سواء من حيث التركيب أو الحجم والشكل أو الجودة ...الخ .

٢- تحديد طبيعة السوق هل هي (داخلية أو خارجية) مع توصيف المجتمع الذي ستوجه إليه السلعة أو الخدمة . طبيعة السوق تختلف مع طبيعة المجتمع الذي ستوجه عليه السلعة او الخدمة وبالتالي أي توصيف المستهلكين الفعليين والمحتملين من حيث العدد والجنس والفئات العمرية ومستويات الدخل والانتماء الوظيفي والتعليمي والثقافي ومن حيث العادات والتقاليد ودرجة الاستجابة للتغيرات والتطورات التكنولوجية.

٣- تحديد القدرة الاستيعابية للسوق الحالية والمتوقعة من منتجات المشروع المقترح والبدائل المتاحة ودرجة المنافسة وهذا يستلزم :

أ- تحديد حجم السوق الحالي من حيث حجم وقيمة المبيعات ..	ب- تحديد النمو المتوقع للسوق الحالية استناداً إلي المعطيات السنوات السابقة ..	ج- تحديد حصة المشروع الجديد في السوق الحالية والمتوقعة .

وعموماً إن القيام بإعداد وتنفيذ دراسة السوق يتطلب القيام بالخطوات التالية :

أولاً : تحديد الملامح العامة للسوق الحالية والمتوقعة.	**ثانياً** : مرحلة تجميع المعلومات التسويقية.	**ثالثاً** : مرحلة معالجة وتحليل المعلومات.	**رابعاً** : تقدير الطلب على السلعة موضوع الدراسة.

أولاً / تحديد الملامح العامة للسوق الحالية والمتوقعة

١- درجة المنافسة في السوق

فهل هناك منافسة كاملة أم منافسة احتكارية أم إحتكار مطلق أم إحتكار قلة وبالتالي معرفة درجة المنافسة في السوق امر هام وهام جداً فهي تؤثر في السعر النهائي للمنتج.

في حالة المنافسة الكامله لاتستطيع تحديد السعر وفي الاحتكار التام يجب عمل دراسات كاملة لتحديد السعر والدخول في السوق.

٢- وضع محددات الطلب على منتجات المشروع :

فإن الطلب على أي سلعة أو خدمة تحدده العوامل التالية :

١- سعر السلعة أو الخدمة .

٢- مستوى الدخل عموماً ومستوى دخل المستهلكين الذين تتوجه إليهم سلع المشروع المقترح خصوصاً

٣- أسعار المنتجات البديلة والمنتجات المكملة .

٤- أذواق المستهلكين . لا يمكن قياسه

٥- عدد السكان .(هناك علاقة طرديه كلما كان عدد السكان اكثر كان الطلب اكثر)

٦- مجموعه أخرى من العوامل ، من بينها : طريقة توزيع الدخل الوطني، السياسات الحكومية المتبعة ، كل هذه تؤثر على الاستهلاك او الطلب ..

كل هذه العوامل يمكن اعتبارها هي الخطوة الاولى في تحديد الملامح العامة للسوق الحالية، وهي الخطوات الاولى في اعداد وتنسيق دارسة السوق.

كل هذا يفرض على الباحث القيام بخطوات كتحديد طبيعة السوق وتوصيف المستهلكين الحاليين والمحتملين لمنتجات المشروع، تحديد مدى التشتت أو التركيز الجغرافي للسوق ،معرفة حجم الفجوة بين الطلب واساليب المنافسين في الاعلان والدعاية .

ثانياً / مرحلة تجميع المعلومات التسويقية :

١- المعلومات الثانوية

يمكن الحصول عليها من : المقالات العملية والأبحاث المنشورة في المراجع العلمية والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ومراكز الأبحاث وكذلك المعلومات والبيانات التي تنشرها الهيئات الدولية المختصة والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والبنك المركزي والمصارف الأخرى ،والمعلومات التي تنشرها وكالات الإعلان ،وبيانات التعدد السكاني والمعلومات والبيانات التي تصدرها السلطات الجمركية أو الوزارات المعنية ،المعلومات الصادرة عن شركات المعلومات التسويقية، وأخيراً تقارير مندوبي التوزيع والبيع والوسطاء. هذه المصادر يمكن أن توفر لنا معطيات مثلاً عن السعر والتكلفة وعن الاستهلاك والإنتاج في الفترات السابقة وعن السكان والعمالة وعن ظروف التسويق .

وتسمى معلومات ثانوية لماذا ؟

لأنه لا يمكن الاعتماد عليها بصوره نهائية في دراسات السوق بل هي بمثابة بيانات استرشاديه لتقدير الطلب المتوقع ..

٢- المعلومات والبيانات الأساسية

وهي معلومات يسعى الباحث إلى تجميعها بأساليب وأدوات مختلفة وغالباً ما يكتنف عملة هذا جهداً وصعوبة كبيران ..

من بين أهم تلك الرسائل والأساليب :

١- طريقة الاستقصاء :

وتتحقق من خلال وضع استمارات الاستقصاء التي تتضمن مجموعة متنوعة من الأسئلة التي يسعى الباحث للحصول على معلومات من خلالها

وتنقسم هذه الاسئلة:

استقصاء للحقائق	استقصاء الآراء	استقصاء الدوافع
اسئلة عن دخل الفرد والاستهلاك العائلي والسن والجنس وعدد افراد الاسرة .	للتعرف على اراء المستهلكين بخصوص مواصفات السلعة .	أسئلة حول دوافع المستهلكين لتفضيل هذه السلعة او تلك .

٢- طريقة الملاحظة :

وتتم هذه الطريقة من خلال مراقبة متغيرات السوق ومحدداته ، سواء من خلال سجلات السوق (ملاحظة غير مباشرة) أم من خلال مراقبة وملاحظة التصرفات والأفعال في السوق خلال فترة معينة وتسجيلها (ملاحظة مباشرة).

إن اختيار هذه الطريقة أو تلك في تجميع المعلومات والبيانات التسويقية يرتبط بطبيعة وخصائص المجتمع أو البيئة التي تجري فيها الدراسة

ومن ناحية أخرى يتعين على الباحث عند إعداد الدراسة التسويقية سواء اعتمد طريقة الاستقصاء أو طريقة الملاحظة أن يقوم بداية بتحديد الأمور التالية :

- تحديد مجتمع الدراسة .
- تحديد وإعداد استمارة الاستقصاء
- تحديد أسلوب الدراسة : بمعنى اعتماد طريق الحصر الشامل للمجتمع أم الاكتفاء بأخذ عينة تمثل مجتمع الدراسة .
- والأسلوب الأكثر انتشاراً هو أسلوب العينات.

ويمكن التميز بين مجموعتين :

١- العينات العشوائية أو الاحتمالية

تنقسم بدورها الى :

١- العينات العشوائية البسيطة . (تتسم بالتجانس).

٢- العينة الطبقية . (تقسيم مجتمع الدراسة الي مجموعات متجانسة وفق معايير معينة).

٢- العينات الغير احتمالية

يتسم هذا الشكل بالتحيز من قبل الباحث حيث يتم اختيار مفردات العينة اعتماداً على الرأي الشخصي للباحث ووفقاً لما يراه مناسباً لتحقيق أهداف دراسته.

بعد الانتهاء من إعداد وتجميع المعلومات الثانوية والاساسية المتعلقة بمحددات السوق نبدأ بالخطوة التالية وهي تتمثل في :

ثالثاً / مرحلة معالجة وتحليل المعلومات:

الهدف النهائي لدراسة السوق والمتمثل بقياس حجم السوق والتنبؤ بشأنه بعد أن نجمع المعلومات ننظم هذه المعلومات فتجري علية مراجعة وتصنيف وجدولة وتبويب هذه المعلومات فيتم استبعاد الاجابات الغير صحيحه واستكمال الاجابات الناقصة وتفسير الاجابات الغامضة وتصحيح بعض المعلومات المتضاربة وغالبا نستعمل الكمبيوتر في هذه المرحلة نستعمل عدة برمجيات وعند إنجاز هذه المهمة تصبح تلك المعلومات جاهزة لتقدير حجم السوق الحالية والمتوقعة لمنتجات المنشأة.

مشاهدة المحاضرة

المحاضرة الرابعة

رابعاً / تقدير الطلب على السلعة موضوع الدراسة:

لكي يتمكن المستثمر من تحديد احتياجات المشروع من الآلات والمعدات والمواد الاولية والقوى العاملة لا بد من ان تتضمن دراسة السوق تقدير الطلب على السلعة التي سيتم انتاجها. على أساس علمي غير عشوائي ويتوقف مدى الدقة في هذا التقدير على مدى صحة ودقة البيانات والمعلومات التي تم تجميعها .

وتستخدم في تقدير الطلب اساليب ونماذج مختلفة بعضها يعتمد على التقدير الشخصي القائم على الخبرة والتجربة بينما يعتمد بعضها الاخر على الاساليب الاحصائية الكمية بالإضافة الى نماذج اقتصادية. وفيما يلي بعض منها:

أ- النماذج القائمة على التحليل الشخصي (وهذه نماذج بسيطه)

ذكر الدكتور انه سيتم التركيز على النماذج الاقتصادية

ب- النماذج الاقتصادية

يمكن التميز بين نوعين أساسين من هذه النماذج:-

١- متوسط استهلاك الفرد :

وذلك على أساس تحديد أرقام الاستهلاك الفعلي في السنه او السنوات السابقة ، ثم تقدير عدد السكان المرتبط به وبالتالي حساب استهلاك الفرد من خلال قسم الاستهلاك الفعلي على عدد السكان .

٢- المرونات :

وهي اكثر استخداما وهي نوعان :

١- مرونة الطلب السعرية .

٢- مرونة الطلب الدخلية .

١- مرونة الطلب السعرية

هي مقياس يقيس التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما مقسوماً على التغير النسبي في سعر تلك السلعة

إذا كانت المرونة السعرية للسلعة **أعلى من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة عالي المرونة. (**الطلب مرن**).

وإذا كانت المرونة السعرية للسلعة **أقل من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة ضعيف المرونة. (**الطلب غير مرن**)

أما إذا كانت المرونة السعرية للسلعة **تساوي الواحد فنقول أن الطلب على السلعة **أحادي أو متكافئ المرونة.**

اذا كانت المرونة السعرية **تساوي الصفر فنقول أن الطلب على السلعة (**الطلب عديم المرونة**) .

مرونه **كبيره جدا نقول الطلب **لانهائي المرونه او تام المرونة.**

المرونة السعرية = التغير النسبي في حجم الطلب ÷ التغير النسبي في السعر

٢- مرونة الطلب الدخلية

تعرف بأنها التغير النسبي في الكمية مقسوم على التغير النسبي في الدخل.

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي في حجم الطلب ÷ التغير النسبي في الدخل.

إذا كانت مرونة الطلب الدخلية لسلعة **ما أكبر من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة **مرن دخلياً**

وإذا كانت مرونة الطلب الدخلية **أقل من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة يكون الطلب **ضعيف المرونة دخلياً.**

أما إذا كانت مرونة الطلب الدخلية لسلعة **تساوي الواحد فنقول أن الطلب على السلعة **أحادي أو متكافئ المرونة.**

**مرونه كبيره جدا الطلب تام المرونة او لا نهائي المرونة.

هذه النماذج الاقتصادية والاهم فيها هي المرونه .

المطلوب هنا معرفة مفهوم المرونه؟ وماذا تعني ؟ كيفية اخذ الاستنتاجات منها ؟

" نأخذ فكرة سريعة عن هذا الاساليب لأنه ليس من أهداف المقرر التعرف عليها "وهي غير مطلوبة.

ج- النماذج الاحصائية الكمية :

ثمة مجموعة من النماذج الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بتقديرات الطلب المتوقع .

" نحتاج فقط الي فهم اهم الاساليب والتفاصيل غير مطلوبة فقط النقاط الاساسية – العناوين- فقط المطلوبة نماذج نأخذ فهمها بشكل عام ولا نحتاج الي تمارين او غيره".

١- أسلوب السلاسل الزمنية :

يقوم على فكرة الارتباط بين الكميات المتوقعة في المستقبل والزمن .

وبالتالي ينبغي البحث عن العوامل التي قادت الي التغير في الكميات المتوقع بيعها أو أنتاجها وبالتالي لابد من الاخذ بعين الاعتبار على هذه العوامل التي تؤثر على هذه المتغيرات .

يمكن الاعتماد على هذا الاسلوب وهو أسلوب السلسلة الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى في التنبؤ بحجم المبيعات المتوقعة

٢-أسلوب الارتباط :

أي يقيس معامل الارتباط درجة العلاقة التي تربط بين متغيرين او اكثر وهو يحدد اتجاه هذه العلاقة ويمكن تعريف الارتباط بأنه مقياس لدرجة ايجاد المتغير في احد المتغيرات .. **هناك علاقه كبيره بين الدخل والاستهلاك.**

٣-اسلوب الانحدار :

هو اسلوب يستخدم في نطاق دراسة الجدوى التسويقية ويمكن الاعتماد على البيانات المتوفرة للقيام بالمشاهدة والملاحظة والانحدار هو احد الاساليب الاحصائية التي يتم استخدامها في قياس العلاقات .. وهناك نماذج انحدار خطيه وغير خطية.

من ص ٤٧ الى ٥٩ محذووف ،جميع النماذج الاحصائية الكمية محذووفه

الفصل الرابع

المرحلة الثالثة : دراسة الجدوى الفنية

هي تلك الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية والهندسية المتعلقة بالمشروع المقترح والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري ، يقضي إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

هدفها

تحديد كافة احتياجات المشروع الجديد اللازمة لإنشائه وتشغيله وذلك من أرض ومبان ومعدات وآلات ووقود ويد عاملة وخدمات .

١- أين تكمن أهمية الدراسة الفنية :

تعتبر دراسة الجدوى الفنية إحدى المراحل الأساسية في دراسة جدوى المشروعات . وتختلف أهمية دراسة الجدوى الفنية من قطاع استثماري إلى آخر ومن فرصة استثمارية إلى أخرى .

وتتبع أهمية هذا النوع من الدراسات من أن نتائجها تستخدم في عدة مجالات منها :

أولاً: **تستخدم في تقدير رأس المال المطلوب للمشروع .**

ثانياً: **تساعد البيانات الواردة في الدراسة الفنية في تحديد المواقع البديلة للمشروع .**

ثالثاً: **تحدد الدراسة الفنية الحجم الممكن للمشروع .**

رابعاً: **تحديد مصادر الحصول على الاحتياجات وبالتالي قوائم الاستيراد.**

خامساً: **تحدد الدراسة الفنية درجة الالحاح في الحصول على حق التصنيع والنتائج المترتبة على ذلك.**

إن عدم الاهتمام الكافي بدراسة الجدوى الفنية يمكن أن تنجم عنه مجموعه من الآثار السلبية من بينها :

١- ظهور اختناقات بين خطوط الانتاج .
٢- اختيار بعض الأساليب الفنية غير الملائمة .
٣- ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا .

وبالتالي عدم كفاءة ودقة الدراسة الفنية قد يترتب عليه مشكلات ومخاطر كبيرة وعلى رأسها المشكلات المالية والانتاجية والتسويقية ..

مكونات دراسة الجدوى الفنية :

أولا
- دراسة الطاقة الإنتاجية ، اختيار الحجم الملائم للمشروع .

ثانياً
- اختيار الأساليب الإنتاجية الملائمة ، وتوصيف العمليات الإنتاجية .

ثالثاً
- دراسة واختيار موقع المشروع .

هذه المكونات الاساسية للدراسة الفنية

اولا / دراسة الطاقة الإنتاجية واختيار الحجم الملائم للمشروع :

إن تحديد وتقدير حجم الطاقة الإنتاجية يتطلب بداية قياس حجم الإنتاج المتوقع الذي يتناسب مع ما تقرره دراسة الجدوى التسويقية ، وكذلك حجم الإنتاج الاقتصادي الذي تقرره الاعتبارات الاقتصادية . وعند تحديد الطاقة الانتاجية يجب التميز بين الطاقة الإنتاجية القصوى التي تعكس أقصى حجم للإنتاج يمكن الحصول عليه والطاقة الإنتاجية العادية التي تمثل حجم الإنتاج الذي يمكن عملياً الحصول علية في ظل الظروف السائدة .

ان الطريقة الاكثر شيوعا لتحديد حجم الانتاج الذي يمكن ان يعمل عنده المشروع دون التعرض للمخاطر **هي طريقة او اسلوب تحليل التعادل.**

أسلوب تحليل التعادل :

يساعد تحليل التعادل على تحديد أقل مستوى من الإنتاج يمكن للمشروع ان يحققه دون الوقوع في خسائر .
ويتحقق انتاج التعادل عند النقطة التي يتعادل فيها الإيراد الكلي المتوقع مع التكاليف الكلية المتوقعة (الثابتة والمتغيرة) .. ويمكن التوصل الى حجم التعادل من خلال بعض المعادلات الرياضية او من خلال الرسم البياني.

يمكن التوصل الي نقطة التعادل رياضياً إما في صورة حجم معين للإنتاج وإما في صورة قيمة معينة لهذا الانتاج
عندما نقول التعادل معناها الايراد الكلي = التكاليف الكلية

نعرفها رياضياً :

الايراد الكلي = حجم المبيعات × سعر بيع الوحدة الواحدة

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

التكاليف الثابتة : هي التي لا تتغير مهما كان حجم الانتاج

التكاليف المتغيرة = كمية الانتاج × كلفة الوحدة المتغيرة

وبالتالي يكون نقطة التعادل عندما : الإيراد الكلي = التكاليف الكلية

حجم التعادل = التكلفة الثابتة ÷ (الايراد المتوسط – التكلفة المتوسطة المتغيرة)

الايراد المتوسط : هو نفسه سعر بيع الوحدة .

التكلفة المتوسطة المتغيرة = التكلفة المتغيرة الكلية ÷ عدد الوحدات المنتجة.

نحن في هذا المقرر نحتاج الي فهم المعادلات ولا نحتاج الي تطبيقها.

مثال :

نفترض أن التكاليف الثابتة لإنتاج سلعة معينة بلغت ٨٠٠٠ دولار ، وان سعر البيع للوحدة (أي الايراد المتوسط) بلغ ٤ دولارات ، وان التكلفة المتغيرة للوحدة بلغت ٢ دولار . كيف نحدد حجم وقيمة إنتاج التعادل ؟

الحل :

قانون :

حجم إنتاج التعادل = التكلفة الثابتة ÷ (الايراد المتوسط – التكلفة المتوسطة المتغيرة)

حجم إنتاج التعادل = ٨٠٠٠ ÷ (٤ – ٢) = ٤٠٠٠ وحدة

قانون :

قيمة إنتاج التعادل = حجم إنتاج التعادل × سعر البيع للوحدة

قيمة إنتاج التعادل = ٤٠٠٠ × ٤ = ١٦٠٠٠ دولار

حجم التعادل يعبر عن أقل قيمة من الانتاج يمكن تحقيقها دون الوقوع بالخسائر ويمكن التعبير عن التعادل كنسبة من الطاقة الانتاجية للمشروع

حجم التعادل كنسبة من الطاقة الانتاجية = (حجم التعادل ÷ الطاقة الانتاجية الكلية للمشروع) × ١٠٠

كما يمكن التعبير عن قيمة التعادل نقدياً من خلال الصيغة التالية :

قيمة التعادل النقدي = التكاليف الثابتة ÷ ١ – (كلفة الوحدة المتغيرة ÷ سعر بيع الوحدة)

كما يمكن التعبير عن قيمة التعادل كنسبة من الايرادات :

(قيمة التعادل النقدي ÷ (الطاقة الانتاجية الكلية × سعر بيع الوحدة)) × ١٠٠

حجم المبيعات اللازم لتحقيق مستوى معين من الارباح = (التكاليف الثابتة + مستوى الارباح المطلوب) ÷ المساهمة الحدية للوحدة

ويقصد هنا بالمساهمة الحدية :

الربح الحدي = سعر الوحدة – تكلفة الوحدة المتغيرة

مثال :

اذا توفرت لديك المعلومات التالية عن مشروع :

سعر بيع الوحدة = ٢٥ دولار ، التكاليف الثابتة = ١٠٠٠٠٠

تكلفة الوحدة المتغيرة = ١٥ دولار ، طاقة المشروع الكلية = ٢٠٠٠٠ وحدة

المطلوب :

١- تحديد حجم التعادل كنسبة من الطاقة الانتاجية الكلية للمشروع ؟

حجم التعادل = ١٠٠٠٠ ÷ (٢٥ – ١٥) = ١٠٠٠٠ وحدة

نقطة التعادل

بمعنى اذا أنتجت اقل من ١٠٠٠٠ وحدة يعتبر المشروع خاسر.

واذا انتجت اكثر من ١٠٠٠٠ وحدة يعتبر المشروع ناجح .

ملاحظة : يجب على المعادلات فهمها وليس حفظها

٢- تحديد حجم التعادل كنسبة من الطاقة الانتاجية ؟

حجم التعادل كنسبة من الطاقة الانتاجية = (١٠٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠) × ١٠ = ٥٠%

اذا اشتغل المشروع بطاقته الانتاجية اقل من ٥٠% يعتبر المشروع خاسر

واذا اشتغل المشروع بطاقته الانتاجية أكثر من ٥٠ % يعتبر المشروع ناجحا

للاجابه عن القسم الثاني من السؤال سنبحث عن قيمة التعادل النقدي

قيمة التعادل النقدي=التكاليف الثابتة÷ ١- (كلفة الوحدة المتغيرة ÷ سعر بيع الوحدة).

قيمة التعادل النقدي = ١٠٠٠٠٠ ÷ ١ – (١٥ ÷ ٢٥) = ٢٥٠٠٠٠

معناه : اذا انتجنا اقل من ٢٥٠٠٠٠ يكون المشروع خاسر.

واذا انتجنا اكثر من ٢٥٠٠٠٠ يكون المشروع رابح .

قيمة التعادل النقدي كنسبة من الطاقة الانتاجية للمشروع = قيمة التعادل النقدي ÷ (الطاقة الانتاجية × قيمة الايراد المتوسط)

قيمة التعادل النقدي كنسبة من الطاقة الانتاجية للمشروع =

(٢٥٠٠٠٠ ÷ (٢٠٠٠٠ × ٢٥)) × ١٠٠ = ٥٠%

يتم تحديد نقطة التعادل من خلال الرسم البياني

النقطة m هي نقطة التعادل

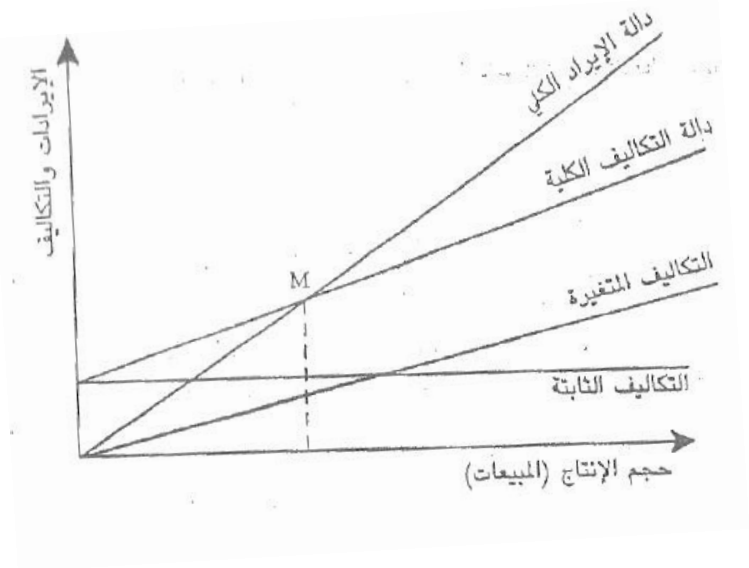

العوامل المؤثرة في اختيار حجم الطاقة الملائم :

- حجم الموارد الاقتصادية المتاحة.
- حجم السوق الفعلي المتوقع .

إن حجم الطلب الفعلي و المتوقع الذي تظهره دراسة السوق يمكن أن يشكل عاملاً هاماً عند اختيار حجم الطاقة الملائم .

يمكن ان تواجه الاحتمالات التالية :

***عندما تكون المنافسة الكاملة هي السائدة في السوق يستطيع المستثمر بيع أي كمية من السلعة لا يشكل السوق عاملا مؤثر

***عندما يكون حجم السوق محدودا فإن احجام الطاقة الصغيرة هي المفضلة

***عندما يكون حجم السوق كبيرا يكون المستثمر يفضل حجم الطاقة الانتاجية الكبيرة

***في حالات معينة يفضل المستثمر ان يبدأ بأحجام صغيرة ثم يعمل على زيادة حجم المشروع تدريجياً.

حجم السوق كمحدد للطاقة الانتاجية يمكن ان تتراوح بين الاحتمالات التالية :

- حجم كبير للطاقة الانتاجية في منطقة محددة ينتج للسوق ككل.
- حجم كبير للطاقة الانتاجية في مناطق السوق الرئيسية وفروع لهذه الطاقة في الاسواق الصغيرة.
- أحجام صغيرة متعددة في المناطق المختلفة لتوزيع السلعة واستهلاكها .

الدراسة الفنية تفرض ان يكون حجم الانتاج كبيرا ، وبالتالي نقطة التعادل في هذه مرتفعة.

المحاضرة الخامسة

مشاهدة المحاضرة

المرحلة الثالثة : دراسة الجدوى الفنية :

ثانياً : اختيار الأساليب الإنتاجية الملائمة

١- التأكيد على مسألة الاختيار والمفاضلة بين المستويات المختلفة للتكنولوجيا .(استبعاد التكنولوجيا الغير متطوره واختيار التي تتناسب مع البلد المعني.
٢- الطاقات الإنتاجية لكل بديل من المكائن والمعدات
٣- التأكد من تكاليف التركيب والتشغيل والصيانة .
٤- العمر الإنتاجي المتوقع للبديل (أو البدائل) التكنولوجي الذي يقع عليه الاختيار .
٥- مدى توفر القوى العاملة اللازمة لتشغيل الآلات ودرجة المهارة المطلوبة .واذا لزم الامر لابد من تدريب العمال.
٦- مستوى جودة المنتجات في نطاق استخدام كل بديل .
٧- سهولة الاستخدام ومدى توفر قطع الغيار بأسعار ملائمة.
٨- مدى توفر الطاقة ونوعها والمياه وكلفتها اللازمة.
٩- درجة الأمان في التشغيل، ومقدار الآثار السلبية على البيئة تكون قليلة.

على ضوء اختيار الأسلوب الإنتاجي الملائم والتكنولوجيا المناسبة له يجري :

**تحديد دقيق وتفصيلي لأنواع السلع التي يستطيع المشروع الجديد انتاجها حالياً ومستقبلاً .
**تحديد التجهيزات والمستلزمات المطلوبة لكل مرحلة ومواصفاتها .
**تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة .
**تحديد التجهيزات الضرورية المطلوبة للوظائف التي يحتاج اليها المشروع.
**تحديد المساحة المطلوبة للمشروع عموما.

ثالثاً : تقدير احتياجات المشروع من المواد الخام والمواد الاولية.

هي من المسائل الضرورية التي لابد ان تتضمنها الدراسة الفنية وفي هذا المجال لابد من أن نأخذ بالاعتبار مسألة أساسية هي مسألة التقدير الموضوعي لتلك الاحتياجات وعدم المغالاة في التقدير يؤمن استمرار العملية الانتاجية .

يفترض أن نأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية :

١- تحديد المواد المباشرة التي تدخل في العملية الانتاجية ومواصفات كل مادة .
٢- تقدير ما تحتاجه الوحدة المنتجة من المواد المختلفة .
٣- تحديد الكمية المطلوبة من كل مادة وخلال فترة زمنية محددة
٤- تقدير الكلفة الاجمالية والنوعية للمواد المراد استخدامها .

رابعاً : تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة.

هذا الامر يعتبر من اهم الامور التي نحتاجها في دراسة الجدوى

إن التقدير الصحيح والدقيق للاحتياجات الفعلية من القوى العاملة من مختلف الاختصاصات يمكن التوصل الية من خلال ما يسمى **توصيف العمل وتعني اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب .**

خامساً : دراسة واختيار موقع المشروع .

تعتبر احد العناصر الاساسية في الدراسة الفنية والهندسية والقانونية والمالية والتسويقية والاقتصادية ، والقرار بهذا الشأن قرار استراتيجي صعب يترتب عليه انفاق مبالغ قد تكون بعضها ضخمة من التكاليف الاستثمارية .

ماهي العوامل المؤثرة في قرار اختيار موقع المشروع :

١- الخصائص الفنية والطبيعية للمناطق التي من الممكن إقامة المشروع فيها خاصة اذا تعلق الامر في اقامة مشروع زراعي .
٢- كلفة الحصول على الأرض وتجهيز الموقع للبناء .
٣- قوانين الاستثمار السائدة .
٤- مدى توافر الوقود والقوى المحركة والمياه .
٥- مدى قرب المشروع من مستلزمات الانتاج والقوى العاملة ومن أسواق التصريف .

لماذا يجب أن تكون قريب من أسواق التصريف ؟

لأن تكاليف النقل ستكون أقل ويكون هناك سهولة في نقل المنتجات النهائية وهناك تركيز على تقديم خدمات أفضل للمستهلكين و بالتالي سيسمح بتوفير جزء أكبر من التكاليف.

القرب من الطرق الرئيسية وتوافر النقل والمواصلات امر هام وهام جدا

المرحلة الرابعة : الدراسة الاقتصادية للمشروع او حساب التكاليف :

والمقصود بالدراسة الاقتصادية **هو حساب التكاليف المتوقعة للمشروع** .

وهي متنوعة ويجب التمييز بين:

- التكاليف الاستثمارية.
- وتكاليف التشغيل.

التكاليف الاستثمارية :

وتشمل العناصر التالية

١- الاستثمار المبدئي :

يمثل كل الانفاق الاستثماري اللازم لإقامة المشروع وتجهيزه ، حتى يصبح جاهزاً للتشغيل والانتاج .ويتألف من :

أ- مصروفات التأسيس

(وتسمى أيضاً الاستثمارات الثابتة غير الملموسة) : وهي تشمل كل بنود الانفاق منذ لحظة التفكير بإنشاء المشروع وحتى تتم إقامته باستثناء ما ينفق على عملية الإنشاء (الأصول الثابتة) .وهي تضم البنود التالية :

- تكاليف الدراسات السابقة لإنشاء المشروع
- مصروفات التسجيل وتكاليف الحصول على البيانات من الأجهزة الرسمية .
- المصروفات الإدارية حتى بدء التشغيل .
- نفقات تنظيم المشروع الجديد .
- أتعاب المكاتب الاستشارية المشرفة على التنفيذ .
- نفقات التمويل في فترة الإنشاء.
- المبالغ التي تدفع لقاء شراء حقوق التصنيع .
- تكاليف الدعاية والإعلان قبل التشغيل .
- تكاليف السفريات والتنقلات والحفلات وغيرها من النفقات المماثلة خلال فترة دراسة المشروع وقبل بدء التشغيل
- تكاليف دراسة عروض توريد الأصول ومستلزمات الإنتاج ، وتكاليف التعاقد مع الموردين.

ب- نفقات الإنشاء

وتسمى الاستثمارات الثابتة الملموسة تضم البنود التالية :

- تكاليف الحصول على الأرض وتجهيزها .
- تكاليف المباني والإنشاءات .
- تكاليف الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة ونفقات نقلها .
- تكاليف الأثاث والمفروشات اللازمة لتجهيز المكاتب والمباني المطلوبة في المشروع.
- قطع الغيار ونحتاجها للآلات والمعدات.

٢- رأس المال العامل لأول دورة تشغيلية :

وهي مجموعة الاصول الرأس مالية القصيرة الاجل التي يتم تقديرها بهدف الوفاء بمتطلبات الدورة التشغيلية الاولى في حياة المشروع كـ :

- قيمة المخزون من المواد الخام والمنتجات الوسيطة وقطع الغيار.
- الاصول النقدية التي يتم تخصيصها لمواجهة الاعباء النقدية خلال فترة التشغيل الاولى كالنفقات الانتاجية والإدارية والتسويقية ... الخ.

((تختلف فترة التشغيل الاولى من مشروع الي آخر وفقاً لاختلاف طبيعة نشاط المشروع)).

٣- التكاليف الاستثمارية اللاحقة :

تشمل التكاليف الاستثمارية أيضاً كلفة شراء تلك المعدات والتجهيزات التي يمكن أن يحتاج إليها المشروع في سنوات لاحقة، أي بعد إنشائه وانطلاقة في العمل ، وكذلك التكاليف الناجمة عن متطلبات توسيعه وتطويره المحتملة وتسمى هذه التكاليف الاستثمارية اللاحقة

مشاهدة المحاضرة

المحاضرة السادسة

تقدير بنود التكاليف الاستثمارية

بعد استعراض بنود التكاليف الاستثمارية المختلفة بما فيها رأس المال العامل لابد من القيام بتقدير كل بند من هذه البنود وهذا يتطلب القيام بالخطوات التالية :

أولاً :

تقسيم بنود التكاليف الاستثمارية إلى عدد من البنود الرئيسية ،ثم تقسيم كل بند رئيسي إلى بنود فرعية.

وينبغي تحديد الاهمية النسبية لكل بند على حده :

الاهمية النسبية للبند الرئيسي = كلفة البند الرئيسي ÷ اجمالي التكاليف الرئيسية.

الاهمية النسبية للبند الفرعي = كلفة البند الفرعي ÷ اجمالي كلفة البند الرئيسي.

أو :

الأهمية النسبية للبند الفرعي = كلفة البند الفرعي ÷ اجمالي التكاليف الاستثمارية.

ثانياً :

عند تقدير بنود رأس المال العامل لأول دورة تشغيلية ينبغي ملاحظة ما يلي :

١- إن قيمة المخزون من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الذي يدخل في نطاق رأس المال العامل ،هو ذلك المخزون من المواد الخام الذي يكفي دورة التشغيل خلال ثلاثة أشهر، وهذا يعني أن فترة التشغيل الاولى تختلف من بند الي آخر عند تقدير رأس المال العامل.

٢- إن تحديد مقدار رأس المال العامل لأول دورة تشغيلية قد يتم بأكثر من طريقة .

تحديد نفقات التشغيل لسنة كاملة تسمى السنة القياسية . ثم يتم تقدير كلفة التشغيل الاولى كنسبة من تكلفة السنة القياسية ..

مثال موجود بالكتاب ص ٨٨:

مثلاً: إذا قدرنا متوسط فترة التشغيل الأولى بحوالى 3 أشهر، وقدرنا تكلفة السنة القياسية بـ100 ألف دولار. فإن تكلفة فترة التشغيل الأولى سوف تقدر بحوالى 25٪ من تكلفة السنة القياسية، أي بـ25 ألف دولار.

وفي حالة اختلاف فترة التشغيل الأولى بين بند وآخر، فيمكن احتساب تكلفة التشغيل لمدة سنة لكل بند من البنود على حدة، ثم يتم حساب تكلفة فترة التشغيل الأولى لكل بند وفقاً لطول المدة الخاصة بها. مثلاً: مدة التشغيل الأولى للمواد الخام 3 أشهر، ولقطع الغيار 6 أشهر، وللأجور والمرتبات 4 أشهر. وتكاليف السنة القياسية لكل من هذه العوامل هي: 30 ألف دولار للمواد الخام، و20 ألف دولار لقطع الغيار، و50 ألف دولار للأجور والمرتبات.

وبالتالي، تصبح تكلفة فترة التشغيل الأولى لكل من البنود الثلاثة على النحو التالي:

٪25 × 30000 = 7500 دولار

٪50 × 20000 = 10000 دولار

٪33,3 × 50000 = 16650 دولار

إن كلفة فترة التشغيل الأولى هي حاصل جمع كلفة البنود الثلاثة التي تشكل رأس المال العامل:

7500 × 10000 × 16650 = 34150 دولار

والطريقة الثانية لاحتساب كلفة فترة التشغيل الأولى تتم من خلال تحديد متوسط تكلفة اليوم الواحد من فترة التشغيل، استناداً إلى المعادلة التالية:

$$\text{متوسط تكلفة اليوم الواحد من فترة التشغيل} = \frac{\text{نفقات التشغيل لسنة كاملة}}{\text{عدد أيام السنة}}$$

ثم يتم بعد ذلك احتساب تكلفة فترة التشغيل الأولى بضرب متوسط تكلفة اليوم مضروبة بعدد الأيام المقدرة لفترة التشغيل.

تكاليف التشغيل

أو الانفاق التشغيلي السنوي، وتشمل تكاليف التشغيل العناصر التالية :

- المستلزمات السلعية .
- أجور القوى العاملة .
- المستلزمات الخدمية .

وعموماً يمكن التميز بين نوعيين رئيسيين من تكاليف التشغيل :

التكاليف الثابتة :

هي تلك التكاليف التي لا يتأثر حجمها بتغير حجم الإنتاج وهي ترتبط بوجود المعدات الانتاجية في المؤسسة .

التكاليف المتغيرة :

هي تلك التكاليف التي يتغير حجمها تبعاً لتغير حجم الإنتاج .

يجب أن توخي الدقة في التفريق بين التكاليف الثابتة والمتغيرة :

إذا أخذنا نفقات مختلف انواع الطاقة في المؤسسة فإنها تنقسم الي قسمين :

أولا : منها ما يرتبط بالإنتاج مباشرة (كالطاقة الضرورية لتشغيل الآلات) وهو يعتبر جزء من **التكاليف المتغيرة .**

ثانياً : الانفاق الاخر للطاقة (كالإضاءة والتبريد والتدفئة وغيرها) فإنه ينتمي الي **التكاليف الثابتة .**

- تكاليف ايصال السلع للمستهلك

أي تكاليف النقل تعتبر **تكاليف متغيرة** في حال تكليف شركة النقل القيام بذلك .

اما اذا كانت المؤسسة تقوم بنفسها بهذه المهمة فإن الجزء الاكبر من تكاليف النقل تعتبر **تكاليف ثابتة .**

- التكاليف التسويقية .

التي يذهب القسم الأكبر منها إلي الوكلاء والبائعين على شكل مكافآت وحسومات عندما تدفع للوكيل او البائع كمبالغ مقطوعة فإنها تعتبر من التكاليف الثابتة .

أما التي تدفع على شكل نسب على المبيعات فإنها تعتبر من التكاليف المتغيرة .

الفصل السادس

مصادر تمويل الفرص الاستثمارية أو الهيكل التمويلي للمشروع وتقدير كلفة التمويل :

يمكن تمويل المشروع من مصادر عديدة فقد يمول من :

- رؤوس اموال مملوكة للجهة المستثمرة.
- أموال مقترضة من مؤسسات مالية.
- تمويل تجاري.

ومن حيث الفترة الزمنية قد تكون مصادر التمويل هذه

- طويلة الأجل.
- متوسطة الأجل.
- قصيرة الأجل.

مصادر التمويل قصيرة الأجل :

يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي تلك الأموال التي تكون متاحه للمستثمر لتمويل الفرصة الاستثمارية ، وتمثل التزام قصير الأجل يتعين على المستثمر الوفاء به خلال فترة لا تزيد عن السنة.

وهي تنقسم إلى نوعين :

١/ الائتمان التجاري :

هو ائتمان قصير الأجل يحصل علية المستثمر لشراء بعض مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة . وبمعنى آخر ، فإن الائتمان التجاري يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المشروع من الموردين .

وغالباً يرتبط الائتمان التجاري بالفترة القصيرة التي لا تزيد عن السنة وفي حالات استثنائية يرتبط بفترة تزيد عن سنة حين يتعلق هذا الائتمان بشراء بعض الأصول الثابتة .

٢/ الائتمان المصرفي :

يتمثل هذا النوع في القروض والسلفيات التي يحصل عليها المستثمر من المصارف ، ويلتزم بسدادها خلال فترة لا تزيد عن سنة . وتتوقف تكلفة هذا النوع من القروض على الشروط التي تفرضها البنوك على المستثمرين للحصول عليها .

فقد تشترط البنوك : تقديم بعض الرهونات أو الضمانات الشخصية والعينية ،أو سداد الفائدة مقدماً أو إلزام المؤسسة بالاحتفاظ برصيد مجمد لدى البنك وبالتالي فإن تكلفة الائتمان المصرفي لا تقتصر على سعر الفائدة والذي يمثل نسبة معينة من قيمة القرض، بل تتعداه لتشمل تكلفة إضافية ناتجة عن شروط الاقتراض نفسها. وتصبح التكلفة الحقيقية للائتمان المصرفي متمثلة في الفائدة المصرفية مضافاً إليها التكلفة الاضافية

التكلفة الحقيقية للائتمان المصرفي = سعر الفائدة + كلفة شروط الاقتراض (كنسبة)

مثال ص ٩٥ في الكتاب

مصادر التمويل طويلة الأجل :

يقصد بالأموال طويلة الأجل كمصدر تمويلي تلك التي تكون متاحة للمستثمر لتمويل الفرص الاستثمارية ، وتمثل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة إزاء الملاك وإزاء الغير **وهي إما أموال مملوكة للمستثمر وإما قروض.**

تنقسم مصادر التمويل طويلة الأجل الى العديد من المكونات :

الأسهم العادية - الأسهم الممتازة - الأرباح المحتجزة - القروض - السندات

١- الأسهم العادية

تمثل الأسهم العادية قرضاً دائماً لا يعاد دفعه ، وهي قابلة للتفاوض حيث يمكن أن يباع القرض الدائم على المؤسسة الى مستثمر آخر .

لذلك فإن المساهمين الذين يقرضون المشروع يعتبرون المالكين القانونيين له ويتمتع حامل الأسهم العادية بالعديد من الحقوق كحق التصويت في الجمعية العمومية وحق الاطلاع على دفاتر الشركة وحق المشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول وتكون مسؤولية حامل السهم العادي محدودة بحصته في رأس المال .

وتتعدد أسعار الأسهم العادية والممتازة أيضاً فهناك :

- السعر أو القيمة الأسمية .
- القيمة السوقية / وهي تتحدد بقوى العرض والطلب في سوق الأوراق المالية.
- القيمة الدفترية / وتتمثل خارج قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم.
- القيمة المصدرة / وهي القيمة التي على أساسها يتم اصدار السهم ، وقد تكون القيمة المصدرة أكبر من القيمة الإسمية حين يتم اصدار الأسهم بعلاوة اصدار ، وقد تكون أقل حين يتم الإصدار بخصم اصدار.

تتمتع الأسهم العادية كمصدر تمويلي بالعديد من المزايا من أهمها :

- أن الاعتماد عليها كمصدر تمويلي يؤدي إلى زيادة نسبة حقوق الملكية إلى قروض في الهيكل التمويلي ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.
- لا يجوز لحاملي الأسهم العادية استرداد قيمة أسهمهم من المؤسسة .

٢- الأرباح المحتجزة :

الأرباح المحتجزة جزء من ايرادات المشروع التي لا تنوزع على المساهمين ، والاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويلي لا يكون متاحاً إلا في ظل فرص استثمارية جديدة مرتبطة بالفرص الاستثمارية القائمة كالفرص الاستثمارية المرتبطة بالإحلال الرأسمالي أو بعمليات التوسيع، وبالتالي فإن المصدر التمويلي لا يتم الاعتماد علية إلا في ظل منشئات قائمة ترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة .وتجدر الإشارة الى أن الاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويلي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوزيع الأرباح والاعتماد عليها كمصدر تمويلي يستند الي الاعتبارات التالية .

- إن اعتماد سياسة عدم توزيع الارباح يؤدي الي تعزيز الطاقة الافتراضية للمؤسسة القائمة ، ويعزز بالتالي قدرتها على تمويل الفرص الاستثمارية الجديدة من خلال الاقتراض وتحقيق وفورات ضريبة جديدة .
- إن سياسة عدم توزيع الارباح واستخدام جزء منها لتمويل الفرص الاستثمارية الجديدة تكون مقبولة حينما تكون المؤسسة القائمة مستقرة ومعدلات ارباحها المتوقعة مستقرة ايضاً .
- تكون هذه السياسة مبررة في حال كان معدل العائد المتوقع من الفرصة الاستثمارية الجديدة مرتفعا بالمقارنة مع معدل العائد الذي يحصل عليه حملة الاسهم العادية .

- إن الارباح المحتجزة قد تكون عنصراً تمويلياً رخيصاً نسبياً عندما يتم السماح بخصمها من وعاء الضريبة، بما أن الارباح المحتجزة تمثل حقاً لإصحاب المشروع (أي حملة الاسهم العادية) كما أن حملة الاسهم العادية لن يقبلوا سياسة عدم توزيع الارباح إلا إذا توقعوا أن يكون العائد من استثمار الارباح المحتجزة لا يقل عن العائد المتوقع من الفرصة الاستثمارية القائمة .

يتم احتساب تكلفة الارباح المحتجزة من خلال المعادلة :

التوزيعات المتوقعة للسهم=D

القيمة السوقية للسهم =p

معدل النمو المتوقع للتوزيعات=G.

$$K = (d / p) + g$$

تكلفة أموال الارباح المحتجزة = K

٣- الأسهم الممتازة :

هي مستند ملكية لحاملها ويتمتع حملة الأسهم الممتازة بكل حقوق الأسهم العادية . والقاعدة العامة أن حملة الأسهم الممتازة ليس لهم حق التصويت في الجمعية العمومية، ولكن قد يكون هناك استثناء في حالات الضرورة القصوى .

علاوة على ذلك لهم الحق في الحصول على نسبة من الأرباح قبل توزيع العوائد على الأسهم العادية .

٤- القروض طويلة الأجل :

تعتبر القروض طويلة الأجل أحد المصادر الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الفرص الاستثمارية . وهي عبارة عن الأموال التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر من المؤسسات المالية وهي تمثل التزاماً يتعين على المستثمر الوفاء به خلال فترة زمنية تزيد على السنة ، بالإضافة الى فائدة سنوية يتم الاتفاق على سدادها في شروط القرض .

٥- السندات :

يعتبر السند أداة من أدوات المديونية الطويلة الأجل تصدره المؤسسة بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتشغيلية . وقيمة السند تمثل التزاماً على المؤسسة يتعين الوفاء به في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه . ولذلك فإن حامل السند له الحق في استرداد القيمة الإسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، وله الحق ايضاً في الحصول على معدل فائدة دوري ثابت بصرف النظر عن ربحية المؤسسة أو خسارتها .

تقدير متوسط تكلفة الأموال :

ويتم ذلك من خلال احتساب التكلفة المتوسطة المرجحة بالأوزان لكل مكونات رأس المال المستخدم ويتحقق ذلك باتباع الخطوات التالية :

- تحديد مصادر التمويل المختلفة داخل الهيكل التمويلي.
- تقدير تكلفة الأموال لكل مصدر من مصادر التمويل المقترحة.
- تحديد الوزن النسبي لقيمة كل مصدر من مصادر التمويل المقترحة .
- تحديد تكلفة الأموال المرجحة الخاصة بكل مصدر من مصادر التمويل المقترحة استناداً الى المعادلة التالية :

تكلفة الأموال المرجحة لمصدر التمويل المقترح = تكلفة أموال المصدر × الوزن النسبي للمصدر.

- حساب متوسط تكلفة الأموال المرجحة بالأوزان للهيكل التمويلي المقترح التي هي مجموع تكلفة الأموال المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل المقترحة .

ختم الفصل في مثال ص ١٠٧

وقد ذكر الدكتور انه لاتوجد مسائل في الاختبار هي للفهم فقط

	قيمة رأس المال (ألف $)	تكلفة الأموال	الوزن النسبي
قروض	800	٪14	٪50
أسهم عادية	300	٪13	٪18,75
أسهم ممتازة	200	٪10	٪12,5
أرباح محتجزة	300	٪4,5	٪18,75
الإجمالي	1600		٪100

يمكن الحصول على تكلفة الأموال المرجحة لكل مصدر على النحو التالي :

تكلفة الأموال المرجحة للقروض = ٪14 × ٪50 = ٪7

تكلفة الأموال المرجحة للأسهم العادية = ٪13 × ٪18,75 = ٪2,4

تكلفة الأموال المرجحة للأسهم الممتازة = ٪10 × ٪12,5 = ٪1,25

تكلفة الأموال المرجحة للأرباح المحتجزة = ٪4,5 × ٪18,75 = ٪1,15

متوسط تكلفة الأموال المرجحة = ٪7 + ٪2,4 + ٪1,25 + ٪1,15 = ٪11,8

ويعني ذلك أن خليط من رأس المال قدره 1600 ألف $، يكلف ٪11,8. وبناء عليه، فإن معدل العائد الذي يطلبه المشروع يجب ألا يقل عن هذه التكلفة.

المحاضرة السابعة

مشاهدة المحاضرة

الفصل السابع

معايير تقييم المشروع

بعض المفاهيم التي نحتاجها لدراسة الجدوى الاقتصادية واولا هذه المفاهيم

أولا : مفهوم القيمة الزمنية للوقت

تقييم المشاريع او اختيار المشروع المناسب يجب ان يتم اختيار المشروع المناسب يجب أن يكون على اساس علمي ومنهجي وموضوعي.

وهناك معيار التقييم وأهم هذه المعايير واكثرها شيوعا :

- معيار القيمة الحالية الصافيه للمشروع.
- معيار معدل العائد الداخلي.
- معيار العائد المحاسبي .

قبل البدء بدراسة هذه المعايير هناك المفاهيم والمبادئ الاساسية ،التي تشكل قاعدة تمهد لفهم معايير التقييم ، أهمها:

- معايير التقييم الجزئية ،معايير التقييم الشاملة

معايير التقييم الجزئية تستخدم عنصر واحد من العناصر التي يستخدمها المشروع.

معايير التقييم الشاملة فهي التي تدرس مختلف العناصر التي يستخدمها المشروع.

فإذا كان المشروع رابحا سيقبل وان كان خاسرا سيرفض.

- المشاريع المستقلة ،والمشاريع الغير المستقلة

المشاريع المستقلة وهي التي لاتتاثر ربحيتها بإقامة مشاريع اخرى

المشاريع الغير المستقلة : فهي التي تتاثر ربحيتها بإقامة مشاريع وهذا الامر يعتمد على الترابط أو الصلات القائمة بين المشاريع والسلع التي تنتجها أو تبيعها وإمكانية تكاملها في ما بينها او إحلال السلع مكان بعضها البعض.

التدفقات النقدية للمشروع

الإنفاق يسمى تدفقاً نقدياً خارجاً ، وعاده ما تكون سالباً .
الإيراد يسمى تدفقاً نقدياً داخلاً ، وعاده ما تكون موجباً .
والفرق بينهما يمثل التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية.

التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية =التدفقات النقدية السنوية الجارية الداخلة - التدفقات النقدية السنوية الجارية الخارجة

- أي مشروع ناجح يجب ان تكون التدفقات النقدية الصافية موجبه وليست سالبة.

القيمة الزمنية للنقود :

تختلف قيمة الوحدة النقدية باختلاف الزمن الذي تدفق فيه **وهذا ما يسمى بالقيمة الزمنية للنقود**

اذا اخذنا ١٠٠ ريال اليوم تختلف قدرتها الشرائية اكثر منها بعد سنتين

فمبلغ نأخذه اليوم افضل من مبلغ نأخذه بعد سنة لوجود تضخم وان القيمة النقدية تفقد قيمتها مع مرور الزمن فقيمة الوحدة النقدية تختلف باختلاف الزمن (اللحظة) التي تتحقق (تأتي) فيها.

هناك تدفقات نقديه داخله وهي ارادات المشروع ستكون على سنوات وليست سنه واحدة اذا اخذنا ١٠٠٠ السنه الاولى والسنه الثانيه ..... فـ ١٠٠٠ السنه الاولى افضل من الثانية لذلك نحتاج ان نعرف القيمه الزمنيه للنقود

القيمة الحالية للمبالغ المستقبلية :

لمعرفة القيمه الحالية للمبالغ المستقبلية نحتاج لعملية خصم

مثال :

كيف نقدر القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي ؟

إن المبلغ النقدي الذي يتوافر اليوم أفضل من المبلغ النقدي الذي يساوي له ويتوافر بعد سنه

مثال :

اذا قلنا ان المبلغ الحالي نرمز اليه بحرف p وهذا المبلغ يمكن اقراضه لمدة سنة بسعر فائدة سنوي ولنرمز اليه بحرف i فيصبح بعد سنة ؟؟

الحل ص١١٥

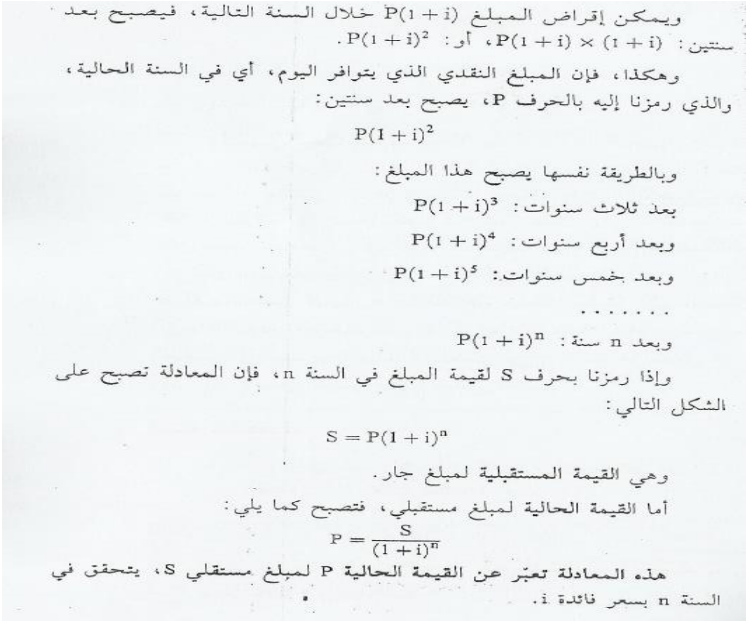

ويمكن إقراض المبلغ $P(1+i)$ خلال السنة التالية، فيصبح بعد سنتين: $P(1+i)\times(1+i)$، أو: $P(1+i)^2$.

وهكذا، فإن المبلغ النقدي الذي يتوافر اليوم، أي في السنة الحالية، والذي رمزنا إليه بالحرف P، يصبح بعد سنتين:

$$P(1+i)^2$$

وبالطريقة نفسها يصبح هذا المبلغ:

بعد ثلاث سنوات: $P(1+i)^3$

وبعد أربع سنوات: $P(1+i)^4$

وبعد خمس سنوات: $P(1+i)^5$

.....

وبعد n سنة: $P(1+i)^n$

وإذا رمزنا بحرف S لقيمة المبلغ في السنة n، فإن المعادلة تصبح على الشكل التالي:

$$S=P(1+i)^n$$

وهي القيمة المستقبلية لمبلغ جار.

أما القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي، فتصبح كما يلي:

$$P=\frac{S}{(1+i)^n}$$

هذه المعادلة تعبّر عن القيمة الحالية P لمبلغ مستقبلي S، يتحقق في السنة n بسعر فائدة i.

مثال (١) : ص١١٦

ما المبلغ الذي يصل إليه مبلغ ١٠٠ دولار بعد سنتين من اليوم ، إذا كان سعر الفائدة ٨% ، وكانت الفائدة تدفع سنوياً ؟

الحل :

المعادلة : $S=P(1+i)^n$

$S = 100\ (1+0.08)^2$

$S = 100\ (1.08)^2 = 116.64\$$

مثال (٢) : ص١١٧

ماهي القيمة الحالية لمبلغ 126 دولاراً يتحقق بعد ثلاث سنوات من اليوم ، إذا كان معدل الخصم يساوي 0.08 ؟؟

الحل :

المعادلة

$$P=\frac{S}{(1+r)^n}$$

$$P=\frac{126}{(1+0.08)^3}=100\ \$$$

نجد أن القيمة الحالية لدولار واحد محصل بعد ٣ سنوات ، بمعدل خصم يساوي 0.08 هو 0.794 والقيمة الحالية لـ 126 دولاراً بعد ٣ سنوات ، هي :

$126 \times 0.794 = 100\ \$$

مثال (٣) :ص١١٧

ماهي القيمة الحالية لمبلغ 100 دولاراً نحصل عليه في نهاية 5 سنوات إذا كان معدل الخصم يساوي 0.06 ؟؟

الحل :

المعادلة :

$$P=\frac{S}{(1+r)^n}$$

$$P=\frac{100}{(1+0.06)^5}=$$

$$P=\frac{100}{(1.06)^5}=$$

$$P=74.7\ \$$$

يتعلق هذا الامر إذا عندك مبلغ يتحقق في سنه واحده ..

القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية :

إذا كان لدينا عدة تدفقات نقدية غير متساوية ، أي S1 في السنة الاولى ، S2 في السنة الثانية ،S3 في السنة الثالثة ، و.... Sn في السنة n ، فإن احتساب مجموع القيم الحالية لهذه المبالغ يكون كما يلي :

$$P=\frac{S1}{(1+r)^1}+\frac{S2}{(1+r)^2}+\frac{S3}{(1+r)^{-3}}+\ldots\ldots+\frac{Sn}{(1+r)^n}$$

حيث :

P تمثل القيمة الحالية لهذا التدفق ، S1 تمثل المبلغ المستلم في نهاية السنة الاولى

S2تمثل المبلغ المستلم في نهاية السنة الثانية ، S3 تمثل المبلغ المستلم في نهاية السنة الثالثة

Sn تمثل المبلغ المستلم في نهاية السنة n ، و r تمثل معدل الخصم

أما عندما تكون التدفقات السنوية متساوية ، أي :

$$S1 = S2 = S3 = \ldots = Sn = S$$

المعادلة :

$$P = \frac{S}{r}\left[1-\frac{1}{(1+r)^n}\right]$$

مثال (١) : ص١١٩

التدفقات غير متساوية

نفترض أننا نحصل على 100 دولار في نهاية السنة الاولى ، و 200 دولار في نهاية السنة الثانية ، و 300 دولار في نهاية السنة الثالثة . ما هو مجموع القيم الحالية لهذه المبالغ ، إذا كان معدل الخصم هو 0.08 ؟؟

الحل:

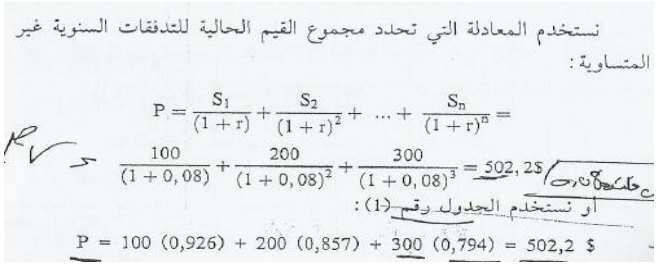
نستخدم المعادلة التي تحدد مجموع القيم الحالية للتدفقات السنوية غير المتساوية :

$$P=\frac{S_1}{(1+r)}+\frac{S_2}{(1+r)^2}+\ldots+\frac{S_n}{(1+r)^n}=$$

$$\frac{100}{(1+0,08)}+\frac{200}{(1+0,08)^2}+\frac{300}{(1+0,08)^3}=502,2\$$$

أو نستخدم الجدول رقم (1) :

$$P = 100\ (0,926) + 200\ (0,857) + 300\ (0,794) = 502,2\ \$$$

مثال (٢) : ص١٢٠

التدفقات النقدية المتساوية

كيف نجد القيمة الحالية لمبلغ قدرة 100 دولار يتدفق سنوياً وعلى مدى خمس سنوات ، إذا كان معدل الخصم 0.10 ؟؟

الحل:

المعادلة:

$$P = \frac{S}{r}\left[1 - \frac{1}{(1+r)^n}\right]$$

$$P = \frac{100}{0.1}\left[1 - \frac{1}{(1+0.1)^5}\right]$$

$$P = 379.1\$$$

نحصل على القيمة الحالية لدولار واحد يتحقق سنوياً ولمدة خمس سنوات بمعدل خصم 0.1 ، فنجد أنه يساوي 3.791 ، بالتالي :

$$P = S \quad 3.791$$

$$P = 100 \quad 3.791 = 379.1\ \$$$

أهم مافي هذا الفصل

- التعرف على مفهوم المعيار.
- متى يكون المشروع ناجحا ماهي شروط وسلبيات هذا المعيار.
- كذلك ذكر ان القوانين للفهم.

الفصل الثامن

معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع

١- احتساب القيمة الحالية الصافية للمشروع

أو: ماهي القيمة الحالية الصافية لأي مشروع

إن القيمة الحالية الصافية للربح (خلال عمر المشروع)الذي يمكن أن يحققه المشروع هو ما نسميه:

القيمة الحالية الصافية للمشروع :

وهي عبارة عن حاصل طرح مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية من مجموع القيم الحالية للتدفقات السنوية الجارية الصافية..

القيمة الحالية الصافية للمشروع NPV = مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية - مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية

التدفقات السنوية الجارية الصافية هي حاصل طرح التدفقات السنوية الجارية الخارجة من التدفقات السنوية الداخلة سنة بعد سنة خلال عمر المشروع .

ونرمز للقيمة الحالية الصافية للمشروع بـــ NPV .

التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية = التدفقات النقدية السنوية الجارية الداخلة – التدفقات النقدية السنوية الجارية الخارجة

متى يكون المشروع رابحا ؟

عندما تكون القيمة الحالية للمشروع موجبة أي NPV > ٠ ، لذا فإن المشروع يحقق ربحاً .

اي تكون القيمة الحالية للمشروع صفر أي NPV = 0 ، لذا فإن المشروع ليس رابحا ولا خاسرا.

وتكون القيمة الحالية الصافية للمشروع سالبة أي NPV < 0 أي أن المشروع يكون خاسراً.

لتطبيق معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع ينطوي على افتراض توافر أسواق مالية يتحقق فيها الشرطان التاليان :

- الشرط الأول : ثبات سعر الفائدة أو سعر الخصم والناتج عن توازن عرض رأس المال والطلب عليه .
- الشرط الثاني : عدم وجود سقف أو حدود لكمية الأموال التي يمكن اقتراضها بسعر الفائدة السائد في السوق .

٢- المقارنة بين المشاريع وترتيبها حسب أفضليتها :

- إن المقارنة بين المشاريع المقترحة (أو البدائل المتاحة أو المقترحة) أو ترتيبها بحسب أفضليتها كل ماكانت القيمة الحالية للمشروع اكبر كان افضل

يمكن أن يتم بالاستناد الى طريقتين:

أ-معيار القيمة الحالية الصافية لكل مشروع.

المقارنة (أو المفاضلة) بين المشاريع استناداً الى القيمة الحالية الصافية للمشروع (NPV)، كلما كانت القيمة الحالية الصافية للمشروع أكبر كلما كان المشروع رابحا.

لكن هناك معيار ثاني للمقارنة بين المشاريع :

ب- مؤشر القيمة الحالية للمشروع IPV (مؤشر الربحية).

الذي هو عبارة عن نسبة القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية على مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية.

•عندما تكون قيمة مؤشر القيمة الحالية أعلى من واحد (١ < IPV) يكون المشروع رابحاً .

•عندما تكون قيمة مؤشر القيمة الحالية أقل من واحد (١ > IPV) يكون المشروع خاسراً .

•وعندما تكون قيمة مؤشر القيمة الحالية مساوية للواحد (١ = IPV) عندها تكون القيمة الحالية للتدفقات السنوية الجارية الصافية مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية وبالتالي فإن المشروع لا يحقق ربحاً ولا يسبب خسارة .

عند المقارنة بين مشروعين او اكثر فان المشروع الافضل هو ذلك الذي يحقق اعلى قيمة لمؤشر القيمة الحالية IPV

مثال ص١٣٢

يتم استخدم قانونين بالحل :

القانون الاول :

القيمة الحالية الصافية للمشروع NPV = مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية - مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية.

القانون الثاني :

مؤشر القيمة الحالية للمشروع IPV (مؤشر الربحية)

= مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الجارية الصافية / مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية

نفترض وجود مشروعين بديلين A و B . وأنه توفرت لدينا المعطيات التالية عن كل منهما (بالدولار) :

	البديل A	البديل B
القيمة الحالية للتدفقات الاستثمارية :	150000	50000
القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية :	175000	62000

ونفترض أن العمر الإنتاجي لكل من البديلين متساويان، وأنه لا توجد قيمة تصفوية لكل منهما .

أي البديلين أفضل؟

1 - وفق معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع، يتبين لنا أن البديل الأول (A) هو الأفضل :

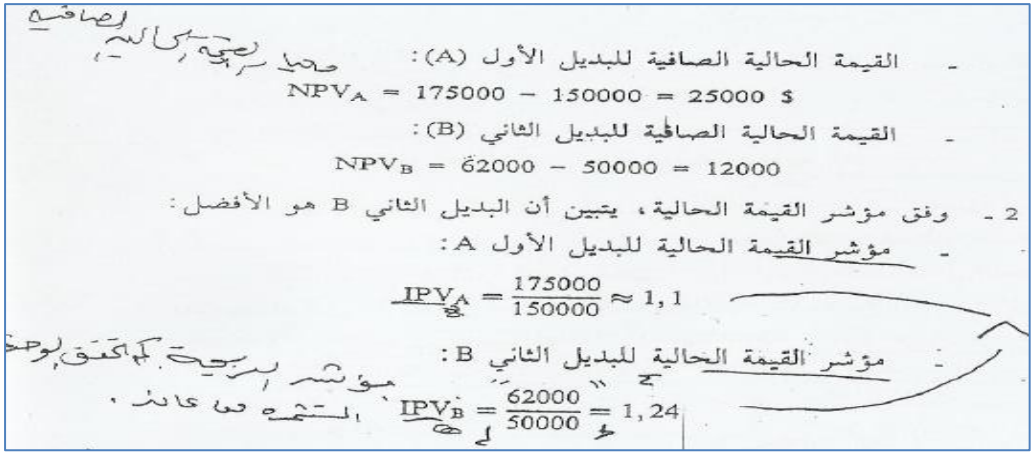

- القيمة الحالية الصافية للبديل الأول (A):

$$NPV_A = 175000 - 150000 = 25000\ \$$$

- القيمة الحالية الصافية للبديل الثاني (B):

$$NPV_B = 62000 - 50000 = 12000$$

2 - وفق مؤشر القيمة الحالية، يتبين أن البديل الثاني B هو الأفضل:

- مؤشر القيمة الحالية للبديل الأول A:

$$IPV_A = \frac{175000}{150000} \approx 1,1$$

- مؤشر القيمة الحالية للبديل الثاني B:

$$IPV_B = \frac{62000}{50000} = 1,24$$

الحل:

معيار القيمة الحالية الصافية يعتبر المشروع او البديل الاول هو الأفضل.

مشاهدة المحاضرة

المحاضرة الثامنة

الفصل التاسع

معيار معدل العائد الداخلي للمشروع

يعتبر من المعايير الهامة التي تستخدم للمفاضلة بين المشاريع والبدائل الاستثمارية المقترحة نظرا لأهميته ودقته الأمر الذي جعل معظم مؤسسات التمويل الدولية وخصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية .

ما هو مفهوم معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع ؟

القيمة الحالية الصافية للمشروع NPV =

مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية - مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية.

مفهوم معيار معدل العائد الداخلي ؟

هو سعر الخصم الذي يجعل :

القيمة الحالية الصافية للمشروع NPV = صفر .

سعر الخصم الذي يجعل

مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية = مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية

متى يكون المشروع رابحاً ؟

أن معدل العائد الداخلي يمثل أعلى قيمة لسعر الفائدة الذي يمكن للمستثمر أن يدفعه دون الوقوع في خسارة.

- فعندما يكون معدل العائد الداخلي أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع رابحاً.

- وعندما يكون أدنى من سعر الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع خاسراً.

- أما عندما يكون مساوياً لسعر الفائدة السائد في السوق فالمشروع لا يحقق ربحاً ولا يقع في خسارة.

من عيوب هذا المعيار ان الحسابات معقدة ولكن مع وجود الكمبيوتر أصبح الحساب سهلا

كيفية احتساب معدل العائد الداخلي ؟

- الحالة الاولى : التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية متساوية .
- الحالة الثانية : التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية غير متساوية .

الحالة الأولى: نفترض أن لدينا مشروعاً مقترحاً علينا تقييمه، وأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية التي يتطلبها تبلغ 55000 دولار، في حين أن التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية لهذا المشروع تبلغ 20000 دولار تتحقق سنوياً وعلى مدى 4 سنوات هي العمر الإنتاجي للمشروع. المطلوب احتساب معدل العائد الداخلي لهذا المشروع.

الحل :

كل المعطيات هنا متوفرة لدينا، باستثناء معدل الخصم r:

$$55000 = \frac{20000}{r}\left[1 - \frac{1}{(1+r)^4}\right]$$

$$\frac{55000}{20000} = \frac{1}{r}\left[1 - \frac{1}{(1+r^4}\right]$$

$$2,75 = \frac{1}{r}\left[1 - \frac{1}{(1+r)^4}\right]$$

المسائل غير مطلوبة والاسئلة التي تتعلق بهذا الفصل هي: ماهي عيوب معيار العائد الداخلي؟
ماهو مفهوم معيار العائد الداخلي ؟
ماهو المشروع الافضل ؟

الفصل العاشر

تقييم معياري القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي للمشروع :

١- مقارنة بين معيار القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي للمشروع :

إن المقارنة بين معياري القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي للمشروع يتطلب التوقف عند بعض الأمور الهامة التي ينبغي توضيحها .

أولاً :

- إن احتساب القيمة الحالية الصافية للمشروع يتطلب أن نحدد مسبقاً معدل الخصم ؛ وهو عادة سعر الفائدة السائد في السوق ، حيث أن هذا السعر يمثل كلفة رأس المال .

- أما احتساب معدل العائد الداخلي للمشروع فلا يتطلب تحديد معدل الخصم (أو سعر الفائدة السائد في السوق).

ويعتبر البعض هذا الأمر ميزة لصالح معيار معدل العائد الداخلي ، ولكن في الواقع إن استخدام معيار معدل العائد الداخلي لا يُغني عن تحديد قيمة لمعدل الخصم كي يمكن اتخاذ القرار حول المشروع موضوع التقديم .

ذلك لأنه بعد احتساب معدل العائد الداخلي، لا يمكن اتخاذ القرار بشأن المشروع إلا بعد المقارنة بين هذا المعدل وبين معدل الخصم (فإذا كان معدل العائد الداخلي أعلى من معدل الخصم يعتبر المشروع رابحاً وإذا كان أدنى من معدل الخصم يعتبر المشروع خاسراً)

ثانياً :

أنه اذا كان الغرض من تقيم مشروع ما (مشروع واحد) اتخاذ القرار حول قبول المشروع أو رفضه ،أو بتعبير آخر حول ما اذا كان المشروع رابحاً أم خاسراً، فإنه بعد تحديد سعر الفائدة السائد في السوق واستخدامه كمعدل خصم تكون نتيجة عملية التقييم واحدة سواء استخدمنا معيار القيمة الحالية الصافية أم معدل العائد الداخلي .

اذا تعلق الامر المقارنه بين المقارنه المشاريع المختلف فان نتيجة التقييم تختلف باختلاف المعيار المستخدم أي ان استخدمنا معدل المعيار الداخلي لايعطينا حجم المشروع بعكس معيار القيمة الحالية الذي يعطينا حجم المشروع .

ثالثاً :

إن معدل العائد الداخلي لا يؤخذ بالحسبان حجم الاستثمارات التي يطلبها المشروع ، ولا الحجم الكلي للربح الذي ينتظر تحقيقه وبالتالي فإنه يقود الى نتيجة خاطئة .

مثال ١ ص ١٦١ (القوانين للفهم وليست للتطبيق).

المحاضرة التاسعة

مشاهدة المحاضرة

٢- معيار القيمة الحالية الصافية والتفاوت بين المشاريع من حيث أعمارها :

إذا كنا نريد المقارنة بين مشروعين يختلف عمر أحدهما عن عمر الآخر ، فإن معيار القيمة الحالية الصافية بشكلة البسيط يعطي الأفضلية للمشروع ذي العمر الأعلى ، لأنه يفترض ضمنياً أنه خلال الفترة التي تمثل الفرق بين عمر المشروعين لا تدر التدفقات النقدية الجارية الصافية التي يحققها المشروع ذو العمر الأدنى أي أرباح أو عوائد .

ولكي نتجاوز هذا الامر علينا أن نفترض أحد الافتراضات الثلاثة الاتية :

الافتراض الاول :

يفترض أنه لدى انتهاء عمر المشروع ذي العمر الادنى ، يمكن للمؤسسة المستثمرة أن تقييم مشروعاً جديداً لا يحقق لا ربح ولا خسارة ، مشروع يحقق كسباً مساوياً لسعر الفائدة السائد في السوق.

الافتراض الثاني :

يفترض أنه لدى انتهاء عمر المشروع ذي العمر الادنى ، يمكن اقامة مشروع جديد مماثل له تماماً لكي تصح المقارنة.

الافتراض الثالث :

يمكن أن نضع تصورات خاصة حول فرص الاستثمار التي يمكن أن تتوافر في لحظة انتهاء عمر المشروع ذي العمر الادنى . في هذه الحالة يجب احتساب القيمة الحالية الصافية لكل من المشروعين . ليتمكن من معرفة أي من المشروعين أفضل

مثال ص ١٦٦
و مثال ص ١٦٧

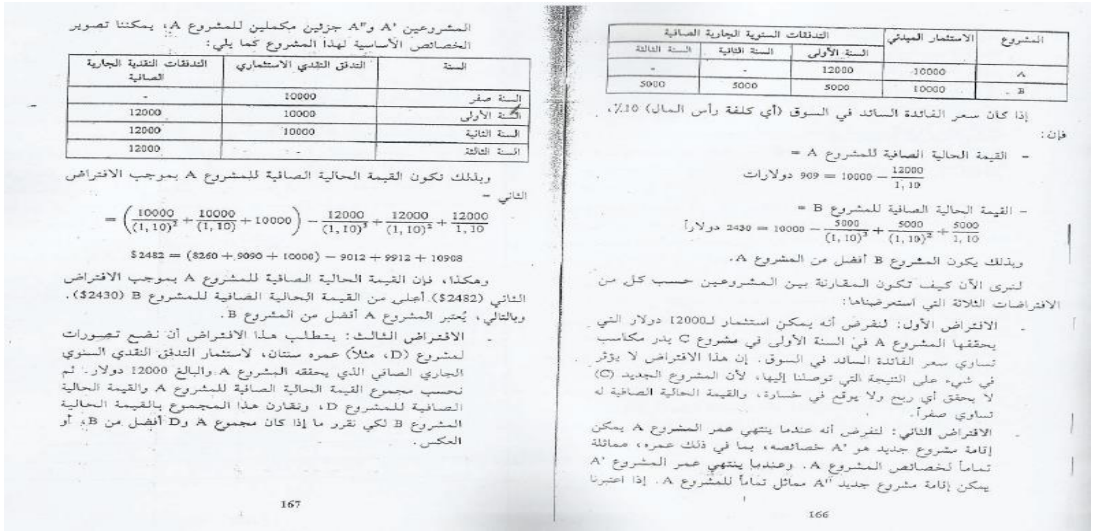

المشروع	الاستثمار المبدئي	التدفقات السنوية الجارية الصافية		
		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
A	10000	12000	-	-
B	10000	5000	5000	5000

إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق (أي كلفة رأس المال) 10٪، فإن:

- القيمة الحالية الصافية للمشروع A =

$$10000 - \frac{12000}{1,10} = 909 \text{ دولارات}$$

- القيمة الحالية الصافية للمشروع B =

$$10000 - \frac{5000}{(1,10)^3} + \frac{5000}{(1,10)^2} + \frac{5000}{1,10} = 2430 \text{ دولاراً}$$

وبذلك يكون المشروع B أفضل من المشروع A.

لنرى الآن كيف تكون المقارنة بين المشروعين حسب كل من الافتراضات الثلاثة التي استعرضناها:

- **الافتراض الأول:** لنفرض أنه يمكن استثمار 12000 دولار التي يحققها المشروع A في السنة الأولى في مشروع C يدر مكاسب تساوي سعر الفائدة السائد في السوق. إن هذا الافتراض لا يؤثر في شيء على النتيجة التي توصلنا إليها، لأن المشروع الجديد (C) لا يحقق أي ربح ولا يوقع في خسارة، والقيمة الحالية الصافية له تساوي صفراً.

- **الافتراض الثاني:** لنفرض أنه عندما ينتهي عمر المشروع A يمكن إقامة مشروع جديد هو 'A خصائصه، بما في ذلك عمره، مماثلة تماماً لخصائص المشروع A. وعندما ينتهي عمر المشروع 'A يمكن إقامة مشروع جديد "A مماثل تماماً للمشروع A. إذا اعتبرنا

166

المشروعين 'A و"A جزئين مكملين للمشروع A، يمكننا تصوير الخصائص الأساسية لهذا المشروع كما يلي:

السنة	التدفق النقدي الاستثماري	التدفقات النقدية الجارية الصافية
السنة صفر	10000	-
السنة الأولى	10000	12000
السنة الثانية	10000	12000
السنة الثالثة	-	12000

وبذلك تكون القيمة الحالية الصافية للمشروع A بموجب الافتراض الثاني -

$$= \left(\frac{10000}{(1,10)^2} + \frac{10000}{(1,10)} + 10000\right) - \frac{12000}{(1,10)^3} + \frac{12000}{(1,10)^2} + \frac{12000}{1,10}$$

$$\$2482 = (8260 + 9090 + 10000) - 9012 + 9912 + 10908$$

وهكذا، فإن القيمة الحالية الصافية للمشروع A بموجب الافتراض الثاني ($2482) أعلى من القيمة الحالية الصافية للمشروع B ($2430). وبالتالي، يُعتبر المشروع A أفضل من المشروع B.

- الافتراض الثالث: يتطلب هذا الافتراض أن نضع تصورات لمشروع (D، مثلاً) عمره سنتان، لاستثمار التدفق النقدي السنوي الجاري الصافي الذي يحققه المشروع A والبالغ 12000 دولار. ثم نحسب مجموع القيمة الحالية الصافية للمشروع A والقيمة الحالية الصافية للمشروع D، ونقارن هذا المجموع بالقيمة الحالية المشروع B لكي نقرر ما إذا كان مجموع A وD أفضل من B، أو العكس.

167

مقارنة بين معيار القيمة الحالية الصافية ومؤشر القيمة الحالية :

إذا كانت الغاية من التقييم معرفة ما إذا كان المشروع رابحاً (فيقبل) أو خاسراً (فيرفض) ، فإن كلا المعيارين (القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي) يصلح للاستخدام، ويعطي نفس النتيجة وان استخدام معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع موجبة لابد ان يكون مؤشر القيمة الحالية اعلى من واحد .

مثال ص ١٦٨:

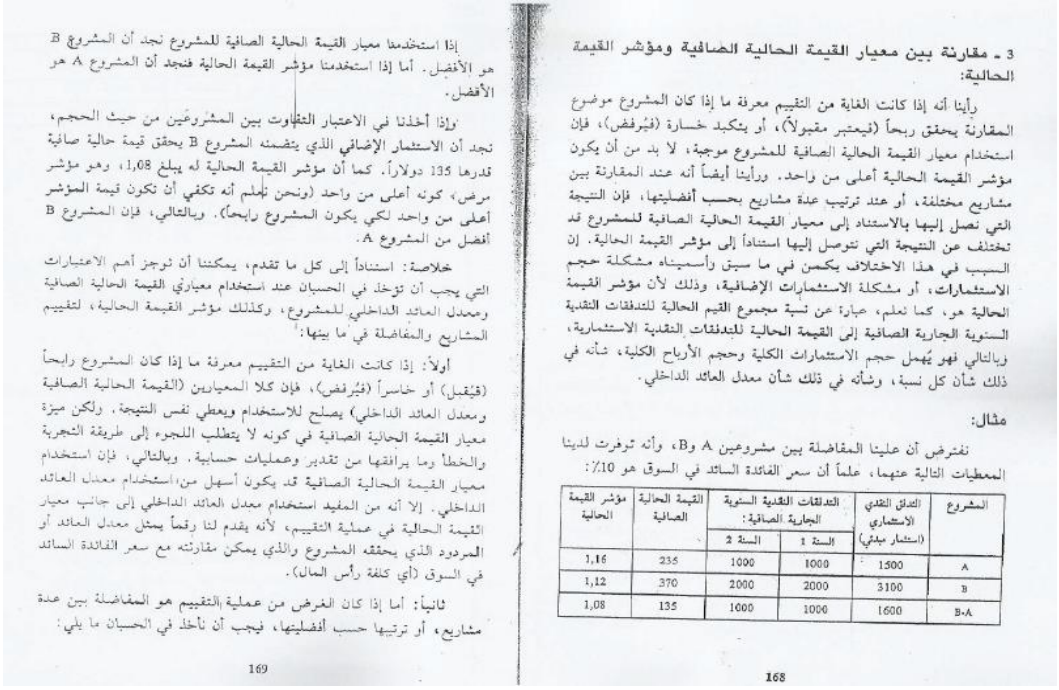

3 ـ مقارنة بين معيار القيمة الحالية الصافية ومؤشر القيمة الحالية:

رأينا أنه إذا كانت الغاية من التقييم معرفة ما إذا كان المشروع موضوع المقارنة يحقق ربحاً (فيعتبر مقبولاً)، أو يتكبد خسارة (فيُرفض)، فإن استخدام معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع موجبة، لا بد من أن يكون مؤشر القيمة الحالية أعلى من واحد. ورأينا أيضاً أنه عند المقارنة بين مشاريع مختلفة، أو عند ترتيب عدة مشاريع بحسب أفضليتها، فإن النتيجة التي نصل إليها بالاستناد إلى معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع قد تختلف عن النتيجة التي نتوصل إليها استناداً إلى مؤشر القيمة الحالية. إن السبب في هذا الاختلاف يكمن في ما سبق وأسميناه مشكلة حجم الاستثمارات، أو مشكلة الاستثمارات الإضافية، وذلك لأن مؤشر القيمة الحالية هو، كما نعلم، عبارة عن نسبة مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية، وبالتالي فهو يُهمل حجم الاستثمارات الكلية وحجم الأرباح الكلية، شأنه في ذلك شأن كل نسبة، وشأنه في ذلك شأن معدل العائد الداخلي.

مثال:

نفترض أن علينا المفاضلة بين مشروعين A وB، وأنه توفرت لدينا المعطيات التالية عنهما، علماً أن سعر الفائدة السائد في السوق هو 10٪:

المشروع	التدفق النقدي الاستثماري (استثمار مبدئي)	التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية: السنة 1	السنة 2	القيمة الحالية الصافية	مؤشر القيمة الحالية
A	1500	1000	1000	235	1,16
B	3100	2000	2000	370	1,12
B-A	1600	1000	1000	135	1,08

168

إذا استخدمنا معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع نجد أن المشروع B هو الأفضل. أما إذا استخدمنا مؤشر القيمة الحالية فنجد أن المشروع A هو الأفضل.

وإذا أخذنا في الاعتبار التفاوت بين المشروعين من حيث الحجم، نجد أن الاستثمار الإضافي الذي يتضمنه المشروع B يحقق قيمة حالية صافية قدرها 135 دولاراً. كما أن مؤشر القيمة الحالية له يبلغ 1,08، وهو مؤشر مرضٍ، كونه أعلى من واحد (ونحن نُسلم أنه تكفي أن تكون قيمة المؤشر أعلى من واحد لكي يكون المشروع رابحاً). وبالتالي، فإن المشروع B أفضل من المشروع A.

خلاصة: استناداً إلى كل ما تقدم، يمكننا أن نوجز أهم الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند استخدام معياري القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي للمشروع، وكذلك مؤشر القيمة الحالية، لتقييم المشاريع والمفاضلة في ما بينها:

أولاً: إذا كانت الغاية من التقييم معرفة ما إذا كان المشروع رابحاً (فيُقبل) أو خاسراً (فيُرفض)، فإن كلا المعيارين (القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي) يصلح للاستخدام ويعطي نفس النتيجة، ولكن ميزة معيار القيمة الحالية الصافية في كونه لا يتطلب اللجوء إلى طريقة الشجربة والخطأ وما يرافقها من تقدير وعمليات حسابية. وبالتالي، فإن استخدام معيار القيمة الحالية الصافية قد يكون أسهل من استخدام معدل العائد الداخلي. إلا أنه من المفيد استخدام معدل العائد الداخلي إلى جانب معيار القيمة الحالية في عملية التقييم، لأنه يقدم لنا رقماً يمثل معدل العائد أو المردود الذي يحققه المشروع والذي يمكن مقارنته مع سعر الفائدة السائد في السوق (أي كلفة رأس المال).

ثانياً: أما إذا كان الغرض من عملية التقييم هو المفاضلة بين عدة مشاريع، أو ترتيبها حسب أفضليتها، فيجب أن نأخذ في الحسبان ما يلي:

169

الخلاصة :

إستناداً الى كل ما تقدم ، يمكننا أن نوجز أهم الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند استخدام معياري القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي للمشروع ، وكذلك مؤشر القيمة الحالية لتقييم المشاريع والمفاضلة فيما بينها أما اذا كان الغرض من عملية التقييم هو المفاضلة بين عدة مشاريع أو ترتيبها حسب أفضليتها ، فيجب أن نأخذ في الحسبان ما يلي :

- أن معيار معدل العائد الداخلي يثير مشكلة حجم المشروع هذه المشكلة يمكن حلها بواسطة اجراء عمليات حسابية لاحتساب معدل العائد الداخلي للاستثمارات الاضافية .

الفصل الحادي عشر

معيار فترة الاسترداد

مفهوم فترة الاسترداد

يعتبر معيار فترة الاسترداد أحد أبسط وأسهل المعايير التي تستخدم في تقييم المشاريع.

ويقصد بفترة الاسترداد : الفترة اللازمة لاستعادة التكاليف الاستثمارية عن طريق التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية التي يحققها المشروع.

ويُحدد عادة حد أقصى لفترة الاسترداد يسمى فترة القطع أو فترة الاسترداد القصوى المقبولة.

- فإذا كانت فترة الاسترداد أقصر من فترة القطع يعتبر المشروع مقبولاً.
- أما إذا كانت فترة الاسترداد أطول من فترة القطع فيعتبر المشروع مرفوضاً.

أما في حالة المفاضلة بين أكثر من مشروع أو في حالة الحاجة لترتيبها حسب أفضليتها ، فإن الأفضلية تعطى للمشروع الذي يتميز بفترة الاسترداد الأقصر.

طرق احتساب معيار فترة الاسترداد

الطريقة الأولى : طريقة المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية .

بموجب هذه الطريقة تكون فترة الاسترداد مساوية لعدد السنوات التي يكون المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية المحققة خلالها مساوياً للتدفقات الاستثمارية للمشروع.

مثال ١ ص ١٧٢

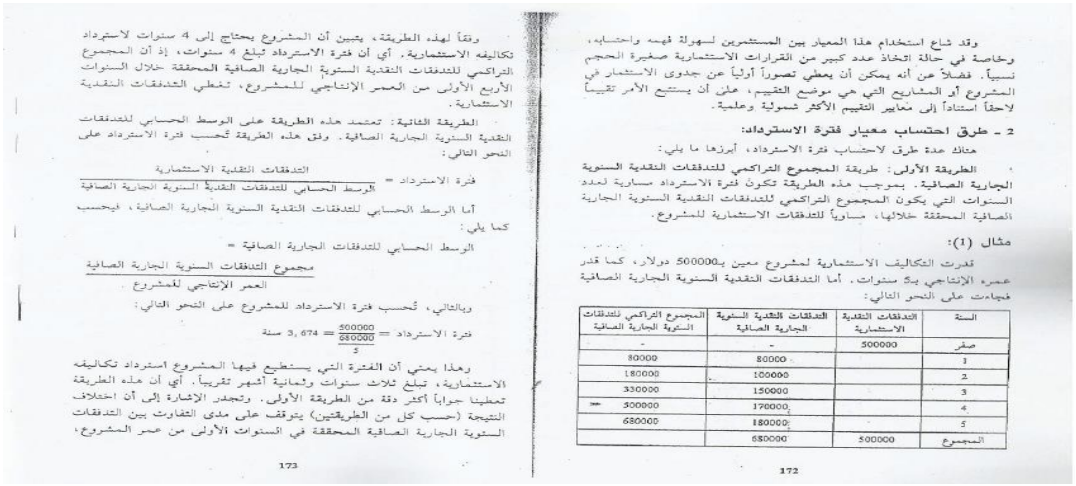

وقد شاع استخدام هذا المعيار بين المستثمرين لسهولة فهمه واحتسابه، وخاصة في حالة اتخاذ عدد كبير من القرارات الاستثمارية صغيرة الحجم نسبياً. فضلاً عن أنه يمكن أن يعطي تصوراً أولياً عن جدوى الاستثمار في المشروع أو المشاريع التي هي موضع التقييم، على أن يستتبع الأمر تقييماً لاحقاً استناداً إلى معايير التقييم الأكثر شمولية وعلمية.

2 - طرق احتساب معيار فترة الاسترداد:

هناك عدة طرق لاحتساب فترة الاسترداد، أبرزها ما يلي:

الطريقة الأولى: طريقة المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية. بموجب هذه الطريقة تكون فترة الاسترداد مساوية لعدد السنوات التي يكون المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية المحققة خلالها، مساوياً للتدفقات الاستثمارية للمشروع.

مثال (1):

قدرت التكاليف الاستثمارية لمشروع معين بـ500000 دولار، كما قدر عمره الإنتاجي بـ5 سنوات. أما التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية فجاءت على النحو التالي:

السنة	التدفقات النقدية الاستثمارية	التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية	المجموع التراكمي للتدفقات السنوية الجارية الصافية
صفر	500000	-	-
1		80000	80000
2		100000	180000
3		150000	330000
4		170000	500000
5		180000	680000
المجموع	500000	680000	

172

وفقاً لهذه الطريقة، يتبين أن المشروع يحتاج إلى 4 سنوات لاسترداد تكاليفه الاستثمارية. أي أن فترة الاسترداد تبلغ 4 سنوات، إذ أن المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية المحققة خلال السنوات الأربع الأولى من العمر الإنتاجي للمشروع، تغطي التدفقات النقدية الاستثمارية.

الطريقة الثانية: تعتمد هذه الطريقة على الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية. وفق هذه الطريقة تحسب فترة الاسترداد على النحو التالي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{التدفقات النقدية الاستثمارية}}{\text{الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية}}$$

أما الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية، فيحسب كما يلي:

$$\text{الوسط الحسابي للتدفقات الجارية الصافية} = \frac{\text{مجموع التدفقات السنوية الجارية الصافية}}{\text{العمر الإنتاجي للمشروع}}$$

وبالتالي، تحسب فترة الاسترداد للمشروع على النحو التالي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{500000}{\frac{680000}{5}} = 3,674 \text{ سنة}$$

وهذا يعني أن الفترة التي يستطيع فيها المشروع استرداد تكاليفه الاستثمارية، تبلغ ثلاث سنوات وثمانية أشهر تقريباً. أي أن هذه الطريقة تعطينا جواباً أكثر دقة من الطريقة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف النتيجة (حسب كل من الطريقتين) يتوقف على مدى التفاوت بين التدفقات السنوية الجارية الصافية المحققة في السنوات الأولى من عمر المشروع،

173

الطريقة الثانية :

تعتمد هذه الطريقة على الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية. وهي اكثر دقة من الطريقة الاولى .

فترة الاسترداد = التدفقات النقدية الاستثمارية

الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية

اما الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية فيحسب كما يلي :

الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية = مجموع التدفقات السنوية الجارية الصافية

العمر الانتاجي للمشروع

مثال ١ ص١٧٢ و ١٧٣

وقد شاع استخدام هذا المعيار بين المستثمرين لسهولة فهمه واحتسابه، وخاصة في حالة اتخاذ عدد كبير من القرارات الاستثمارية صغيرة الحجم نسبياً. فضلاً عن أنه يمكن أن يعطي تصوراً أولياً عن جدوى الاستثمار في المشروع أو المشاريع التي هي موضع التقييم، على أن يستتبع الأمر تقييماً لاحقاً استناداً إلى معايير التقييم الأكثر شمولية وعلمية.

2 ـ طرق احتساب معيار فترة الاسترداد:

هناك عدة طرق لاحتساب فترة الاسترداد، أبرزها ما يلي:

الطريقة الأولى: طريقة المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية. بموجب هذه الطريقة تكون فترة الاسترداد مساوية لعدد السنوات التي يكون المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية المحققة خلالها، مساوياً للتدفقات الاستثمارية للمشروع.

مثال (1):

قدرت التكاليف الاستثمارية لمشروع معين بـ500000 دولار، كما قدر عمره الإنتاجي بـ5 سنوات. أما التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية فجاءت على النحو التالي:

السنة	التدفقات النقدية الاستثمارية	التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية	المجموع التراكمي للتدفقات السنوية الجارية الصافية
صفر	500000	-	-
1		80000	80000
2		100000	180000
3		150000	330000
4		170000	500000
5		180000	680000
المجموع	500000	680000	

172

وتبعاً لهذه الطريقة، يتبين أن المشروع يحتاج إلى 4 سنوات لاسترداد تكاليفه الاستثمارية، أي أن فترة الاسترداد تبلغ 4 سنوات، إذ أن المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية المحققة خلال السنوات الأربع الأولى من العمر الإنتاجي للمشروع، تغطي التدفقات النقدية الاستثمارية.

الطريقة الثانية: تعتمد هذه الطريقة على الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية. وفق هذه الطريقة تحسب فترة الاسترداد على النحو التالي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{التدفقات النقدية الاستثمارية}}{\text{الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية}}$$

أما الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية، فيحسب كما يلي:

$$\text{الوسط الحسابي للتدفقات الجارية الصافية} = \frac{\text{مجموع التدفقات السنوية الجارية الصافية}}{\text{العمر الإنتاجي للمشروع}}$$

وبالتالي، تحسب فترة الاسترداد للمشروع على النحو التالي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{500000}{\frac{680000}{5}} = 3,674 \text{ سنة}$$

وهذا يعني أن الفترة التي يستطيع فيها المشروع استرداد تكاليفه الاستثمارية، تبلغ ثلاث سنوات وثمانية أشهر تقريباً. أي أن هذه الطريقة تعطينا جواباً أكثر دقة من الطريقة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف النتيجة (حسب كل من الطريقتين) يتوقف على مدى التفاوت بين التدفقات السنوية الجارية الصافية المحققة في السنوات الأولى من عمر المشروع،

173

هذه الطريقه اكثر دقة من الاولى

الفرق بين القانونين في الاولى لانحسب الوسط الحسابي في الثانية يقدر فتره السداد على من خلال التدفقات النقدية الاستثمارية

الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية

ذكر الدكتور انا لانحتاج للتمارين

تقييم معيار فترة الاسترداد :

إ ن معيار فترة الاسترداد يعتبر من أكثر المعايير شيوعاً واستخداماً نظراً لسهولة وتوفر المعلومات اللازمة لاستخدامه . كما يعتبر أكثر ملائمة خصوصاً بالنسبة للمشاريع التي تخضع لعوامل التقلب السريعة وعدم التأكد أو التي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة .

وبالرغم من سهولة هذا المعيار الا أن له اثار سلبيه و بعض العيوب.

عيوب معيار فترة الاسترداد :

✓ أولاً :

لا يأخذ هذا المعيار الآثار التي تترتب على تشغيل المشروع خلال عمره كاملاً ،بل يأخذ في الحسبان فقط السنوات الأولى التي تسترد خلالها التدفقات النقدية الاستثمارية ويهمل النتائج التي يؤدي إليها المشروع بعد ذلك .

✓ ثانياً :

يهمل معيار فترة الاسترداد القيمة الزمنية للنقود ، أي اختلاف قيمة المبلغ النقدي نفسة باختلاف الزمن الذي يتحقق فيه .

هناك إذا عيبان رئيسيان لمعيار فترة الاسترداد يتمثلان في :

١- إهماله لجزء من عمر المشروع من جهة.

٢- وإهماله للقيمة الزمنية للنقود من جهة اخرى .

المحاضرة العاشرة

الفصل الثالث عشر

تقييم المشاريع في ظروف الخطر وعدم التأكد

في الفصول السابقه تحدثنا عن تقييم المشاريع في الظروف العاديه ولا يوجد خطر او ازمه اقتصادية ولكن لانستطيع ان نطبق هذه المعاييرالتي درسناها سابقا اذا كان فيه ظروف غير منسبه وظروف عدم التأكد أي لايمكن بشكل دقيق أو بتعبير آخر أن عدم التأكد بالنسبة لموضوع تقييم الاستثمارات يعني أن التدفقات النقدية التي تقترن بمشروع الاستثمار لا يمكن التنبؤ بها بدقة، أما الخطر فيعني أن عدم التأكد قد تزايد الى الدرجة التي يمكن عندها اتخاذ قرار يتضح لاحقاً أنه كان قراراً خاطئاً .

ثمة عدة أساليب يمكن استخدامها لتقييم المشاريع في ظروف الخطر وعدم التأكد من بينها :

- أسلوب تحليل حساسية المشروع .
- الانحراف المعياري .
- معامل الاختلاف .
- شجرة القرارات .

تحليل حساسية المشروع

يعتبر أسلوب تحليل الحساسية من اهم وأكثر الأساليب شيوعاً في مجال تقيم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة في ظروف المخاطرة وعدم التأكد .

يقصد بتحليل الحساسية : مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في أحد المتغيرات أو العوامل المستخدمة لتقييمه ، أو مدى حساسية المشروع للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروع .

وهذا يعني أن تحليل الحساسية يوضح كيف يمكن أن تتأثر قيمة المعيار المستخدم في عملية التقييم (معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع، مثلاً أو معيار معدل العائد الداخلي .....الخ).

ثمة أكثر من طريقة لتحليل حساسية المشروع ازاء التغيرات المتوقعة منها :

طريقة تحديد قيمة المتغيرات المؤثرة عند التعادل

وفقاً لهذه الطريقة يتم تحديد قيمة كل متغير على حدة (مع ثبات العوامل الاخرى) التي تجعل القيمة الحالية الصافية للمشروع المقترح مساوية للصفر أي القيمة التي يتحقق عندها التعادل بين التكلفة الاستثمارية والقيمة الحالية للعائد الصافي المتوقع .

مثال ص١٩٢وص١٩٣

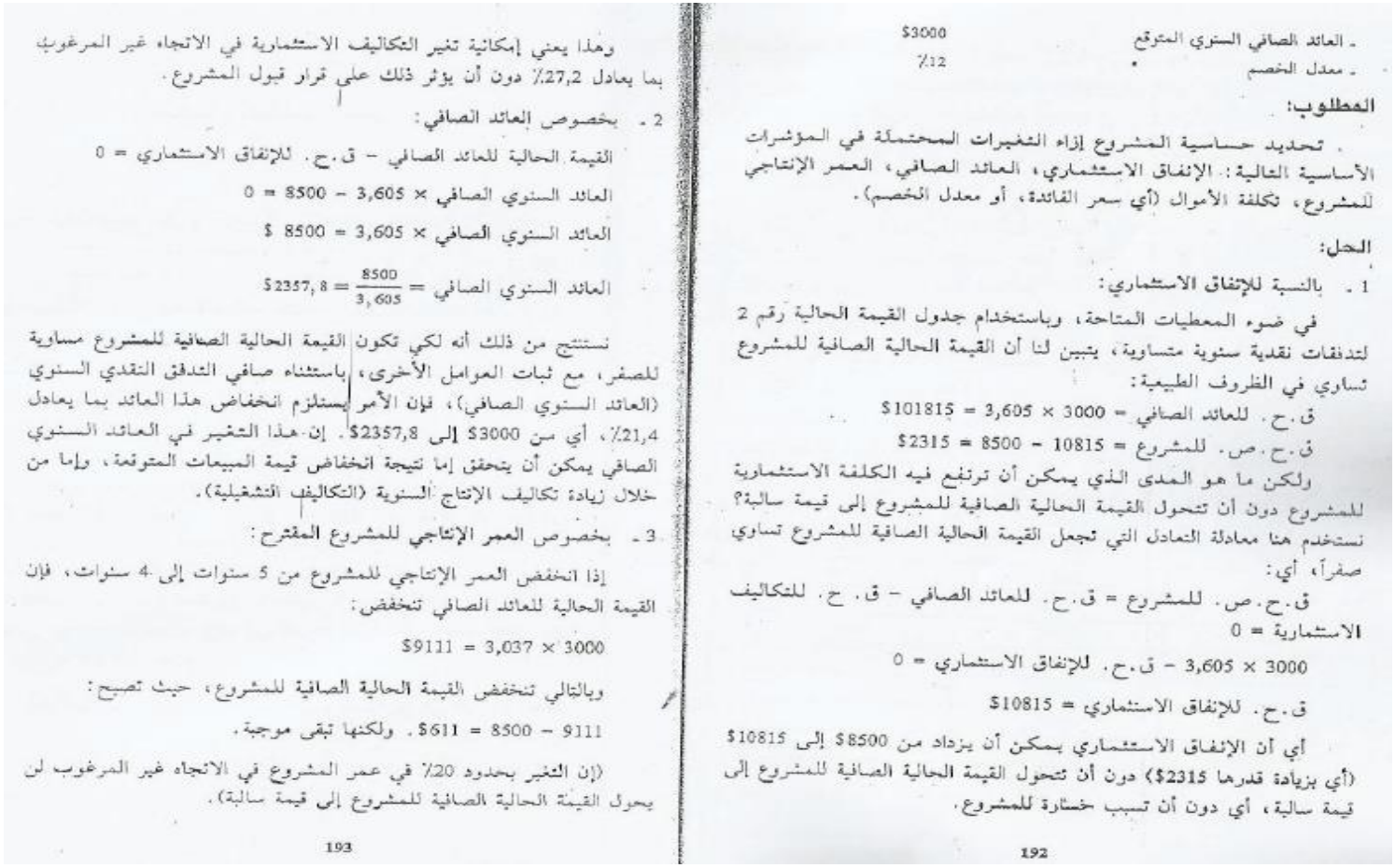

- العائد الصافي السنوي المتوقع $3000
- معدل الخصم ٪12

المطلوب:

. تحديد حساسية المشروع إزاء التغيرات المحتملة في المؤشرات الأساسية التالية: الإنفاق الاستثماري، العائد الصافي، العمر الإنتاجي للمشروع، تكلفة الأموال (أي سعر الفائدة، أو معدل الخصم).

الحل:

1 . بالنسبة للإنفاق الاستثماري:

في ضوء المعطيات المتاحة، وباستخدام جدول القيمة الحالية رقم 2 لتدفقات نقدية سنوية متساوية، يتبين لنا أن القيمة الحالية الصافية للمشروع تساوي في الظروف الطبيعية:

ق.ح. للعائد الصافي = 3,605 × 3000 = $101815

ق.ح.ص. للمشروع = 8500 − 10815 = $2315

ولكن ما هو المدى الذي يمكن أن ترتفع فيه الكلفة الاستثمارية للمشروع دون أن تتحول القيمة الحالية الصافية للمشروع إلى قيمة سالبة؟ نستخدم هنا معادلة التعادل التي تجعل القيمة الحالية الصافية للمشروع تساوي صفراً، أي:

ق.ح.ص. للمشروع = ق.ح. للعائد الصافي − ق. ح. للتكاليف الاستثمارية = 0

3,605 × 3000 − ق.ح. للإنفاق الاستثماري = 0

ق.ح. للإنفاق الاستثماري = $10815

أي أن الإنفاق الاستثماري يمكن أن يزداد من $8500 إلى $10815 (أي بزيادة قدرها $2315) دون أن تتحول القيمة الحالية الصافية للمشروع إلى قيمة سالبة، أي دون أن تسبب خسارة للمشروع.

192

وهذا يعني إمكانية تغير التكاليف الاستثمارية في الاتجاه غير المرغوب بما يعادل ٪27,2 دون أن يؤثر ذلك على قرار قبول المشروع.

2 . بخصوص العائد الصافي:

القيمة الحالية للعائد الصافي − ق.ح. للإنفاق الاستثماري = 0

العائد السنوي الصافي × 3,605 − 8500 = 0

العائد السنوي الصافي × 3,605 = $ 8500

$$\text{العائد السنوي الصافي} = \frac{8500}{3,605} = \$2357,8$$

نستنتج من ذلك أنه لكي تكون القيمة الحالية الصافية للمشروع مساوية للصفر، مع ثبات العوامل الأخرى، باستثناء صافي التدفق النقدي السنوي (العائد السنوي الصافي)، فإن الأمر يستلزم انخفاض هذا العائد بما يعادل ٪21,4، أي من $3000 إلى $2357,8. إن هذا التغير في العائد السنوي الصافي يمكن أن يتحقق إما نتيجة انخفاض قيمة المبيعات المتوقعة، وإما من خلال زيادة تكاليف الإنتاج السنوية (التكاليف التشغيلية).

3 . بخصوص العمر الإنتاجي للمشروع المقترح:

إذا انخفض العمر الإنتاجي للمشروع من 5 سنوات إلى 4 سنوات، فإن القيمة الحالية للعائد الصافي تنخفض:

3,037 × 3000 = $9111

وبالتالي تنخفض القيمة الحالية الصافية للمشروع، حيث تصبح:

9111 − 8500 = $611. ولكنها تبقى موجبة.

(إن التغير بحدود 20٪ في عمر المشروع في الاتجاه غير المرغوب لن يحول القيمة الحالية الصافية للمشروع إلى قيمة سالبة).

193

سؤال : اذا كانت القيمة الحالية للمشروع سالبة هل المشروع رابح او خاسر ؟

الجواب : طبعا خاسر .

- اذا كانت القيمة الحالية الصافية للمشروع أكبر من صفر يكون المشروع رابحا.
- واذا كانت القيمة الحالية الصافية للمشروع مساويه للصفر يكون المشروع متعادلا.

التباين والانحراف المعياري للمشاريع المقترحة :

يمكن ان تقاس درجة المخاطر بدرجة التشتت في نواتج المشروع المقترح وذلك بواسطة العديد من المقاييس الاحصائية كالتباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ... الخ.

والتباين في علم الاحصاء هو عبارة عن مقياس لمدى تشتت مجموعة من القيم عن وسطها الحسابي.

ويعرف بانه متوسط مجموع مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

مثال ١ :

الحل : من ص١٩٦ الي ص١٩٩

E . هي القيمة المتوقعة (الوسط الحسابي).

P_i . احتمال حدوث الحالة.

أما الانحراف المعياري (Standard deviation) فهو الجذر التربيعي للتباين (أو الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي). وهو يُحسب وفقاً للمعادلة التالية:

$$\sigma = \sqrt{V}$$

أما **معامل الاختلاف** (Coefficient of variance)، فيقاس بقسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة:

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{القيمة المتوقعة}}$$

مثال (1):

نفترض أن هناك اقتراحين (بديلين) لإقامة مشروع، وأن كلاً من هذين البديلين يتطلب إنفاقاً استثمارياً قدره 30000$، والعمر الإنتاجي لكل منهما 5 سنوات، والقيمة التصفوية صفر. وقد تم إعداد ثلاث تقديرات للتدفقات النقدية السنوية الداخلة بعد الضريبة (العائد السنوي الصافي)، علماً أن هذه التقديرات مناظرة لحالات الكساد، الظروف الطبيعية، والرواج.

ويبين الجدول التالي تقديرات التدفق النقدي السنوي الداخل (Oi) في الحالات الثلاث ($):

	البديل الأول	البديل الثاني
حالة الكساد	6500	4000
الظروف الطبيعية	8500	9000
الرواج	10500	14000

وبناء للخبرة السابقة تعطى الأوزان التالية لكل حالة، أي احتمال حصول كل حالة (Pi):

الكساد	٪20
الظروف الطبيعية	٪60
الرواج	٪20

الخطوة الأولى التي نقوم بها لتقييم درجة الخطر لكل بديل، تتمثل في احتساب أو تقدير القيمة المتوقعة (E) للتدفق السنوي الداخل لكل من البديلين. وذلك من خلال إعداد جدول مصفوفة النواتج Payoff matrix للقيم المتوقعة للتدفق النقدي السنوي الداخل، مرجحة باحتمال حدوث كل حالة:

جدول مصفوفة النتائج للتدفق النقدي السنوي الداخل للبديل الأول

الحالة والظروف السائدة	احتمال حدوث الحالة	القيمة المقدر تحقيقها وفقاً للحالة	القيمة المتوقعة (2 × 3)
1	2	3	4
كساد	٪20	6500	1300
ظروف طبيعية	٪60	8500	5100
رواج	٪20	10500	2100
	٪100		8500

نستخلص من الجدول أن القيمة المتوقعة (E) للتدفق النقدي السنوي الداخل للبديل الأول هي: 8500$.

جدول مصفوفة النتائج للتدفق النقدي السنوي الداخل للبديل الثاني

الحالة والظروف السائدة	احتمال حدوث الحالة	القيمة المقدر تحقيقها وفقاً للحالة	القيمة المتوقعة (2 × 3)
1	2	3	4
كساد	٪20	4000	800
ظروف طبيعية	٪60	9000	5400
رواج	٪20	14000	2800
	٪100		9000

نستخلص من الجدول أن القيمة المتوقعة (E) للتدفق النقدي السنوي الداخل للبديل الثاني هي: 9000$.

[ملاحظة: في حال كانت التدفقات السنوية الداخلة غير متساوية، على عكس ما هي في مثالنا الحالي، فنحسب بنفس الأسلوب القيمة المتوقعة للبدائل عن كل سنة من سنوات المشروع].

الخطوة الثانية: تحتسب التباين، ثم الانحراف المعياري لكل بديل، وذلك بطرح القيمة المتوقعة التي احتسبناها في كل من الجدولين السابقين من القيمة المقدر الحصول عليها في كل حالة (أي المناظرة لكل حالة أو وضع). بعد ذلك يتم احتساب مربع القيمة السابقة (أي مربع الانحراف للقيمة عن القيمة المتوقعة)، ثم يُضرب مربع الانحراف في احتمال حدوث الحالة، وبذلك نصل إلى التباين لكل حالة. يتم بعد ذلك جمع التباينات المناظرة لكل الحالات فنحصل على التباين لكل بديل، ويرمز إليه بالحرف V أو σ^2، ثم نحسب من ذلك الانحراف المعياري، الذي هو كما نعلم عبارة عن الجذر التربيعي للتباين، أي σ. ويمكننا احتساب ذلك من خلال الجدول التالي:

البديل الأول:

جدول التباين والانحراف المعياري للتدفقات النقدية السنوية الداخلة للبديل الأول

الوضع الاقتصادي واحتمالات الحدوث المناظرة	التدفق النقدي الداخل في كل حالة O_i	القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الداخل E	الانحراف $O_i - E$ 4= (3-2)	مربع الانحراف $(O_i - E)^2$ 5	التباين σ^2 6= (1×5)
1	2	3			
كساد ٪20	6500	8500	2000 -	4000000	800000
طبيعة ٪60	8500	8500	0	0	0
رواج ٪20	10500	8500	2000	4000000	800000
					1600000

الفصل الرابع عشر

دراسة جدوى المشروع من وجهة نظر الربحية القومية (الوطنية) :

مقدمة

تعتبر دراسة الجدوى القومية أو الاجتماعية المراد اقامته على درجة بالغة من الأهمية ، كونها تعني دراسة جدوى المشروع من وجهة نظر فائدته للمجتمع أو الاقتصاد الوطني ككل.

هذا النوع من الدراسات يهتم عموماً بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع المقترح والمجتمع الذي يقام فيه لان هناك عدة مشاريع خاصة لها ربحية ولكن لها اثار سلبيه على المجتمع (تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع نتيجة انشاء المشروع) من جهة والفائدة التي يعود بها قيام هذا المشروع على المجتمع (منافع تعود على المجتمع نتيجة قيام المشروع) من جهة أخرى . ويمكن الحكم على جدوى المشروع من الناحية القومية او الاجتماعية من خلال المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.

فاذا كانت المنافع اكثر من التكاليف يكون المشروع مقبولا واذا كانت التكاليف اكثر من المنافع لا يمكن ان يقبل المشروع

سيتم الحديث عن مدى تاثير مشروع مقترح على المجتمع

- درجة تأثيره على الموارد الاقتصاديه المتاحه ودرجة استخدامها وعلى افراد المجتمع و اثار مستوى المعيشة وعلى العلاقات الانتاج ،على العلاقات الاجتماعية.
- مدى تاسيس المشروع لقاعده صناعية وطنية.
- تاثير المشروع على المشاريع القائمه في المنطقه ،على البيئه بعناصرها (البشريه وعناصرها المادية ..)
- لتحليل درجه تاثير المجتمع على مشروع مقترح ومدى استفادة المشروع من البيئه التي يقام بها لابد من معرفة الوفرات التي يمكن ان يحققها هذا المشروع وماهي أوجه الاستفادة من هذا المشروع وتقييم التكاليف التي يمكن أن يتسبب فيها هذا المشروع.
- كل مشروع يعمل في بيئة محدده يمثل جزء البنية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان الربحيه التجارية لمشروع الخاصه لاتكفي بحد ذاتها لضمان الربحيه المصلحه العامه للمجتمع .
- هناك العده من المشاريع لها ربح خاص ولكن لها اثار سلبيه في المجتمع.

لذا فإن دراسة الجدوى الاقتصادية يجب ألا تقتصر على دراسة وتحليل الجوانب المالية والتجارية على مستوى المشروع الخاص بل لابد من أن تشمل الجوانب الأخرى للمشروع للتأكد من عدم وجود تعارض بين أهداف المشروع المقترح والأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي .

مشاهدة المحاضرة

المحاضرة الحادية عشر

أوجه الاختلاف بين دراسة الجدوى الخاصة والقومية

ثمة من الناحية النظرية والتطبيقية العديد من نقاط الاختلاف بين طبيعة ونتائج دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى القومية .

فبعض الفرص الاستثمارية قد تكون مقبولة اقتصادياً من وجهة نظر المستثمر الخاص في حين أنها قد لا تكون كذلك من وجهة نظر الاقتصاد الكلي ، والعكس صحيح ، وذلك لمجموعة من الأسباب من بينها :

- اختلاف طبيعة الأهداف والمعايير التي يتم الاحتكام إليها في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والمفاضلة فيما بينها

فمن وجهة نظر الربحية التجارية فإن معيار التقييم والمفاضلة هو تحقيق أقصى حجم من الأرباح الصافية للمشروع .

في حين أن تحقيق أقصى قدر من الربحية القومية والرفاهية لأفراد المجتمع هو معيار التقييم والاختيار في نطاق دراسة الجدوى القومية .

فدراسة الجدوى القومية تتجاوز بحث الآثار المالية للمشروع (كما هو الأمر في دراسة الجدوى الخاصة) لتشمل السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في مجال الاستخدام الأمثل للموارد من وجهة نظر المجتمع وتحقيق العدالة في توزيع المنافع بين المناطق ضمن البلد الواحد .

- اختلاف بنود المنافع والتكاليف وأساليب و طرق تقديرها في نطاق دراسة الجدوى القومية ومن بين تلك الاختلافات :

١- يتم تقدير المنافع والتكاليف المتوقعة من الفرص الاستثمارية موضع الدراسة :

في نطاق دراسة الجدوى الخاصة ، استناداً الى أسعار السوق السائدة والمتوقعة.

أما في نطاق دراسة الجدوى القومية ،استناداً الى الاسعار المعدلة أو ما يسمى أسعار الظل أو الاسعار المحاسبة .

(سعر الظل :**هو اسعار معدلة وتعطينا التكلفه الحقيقية للسلعه او الخدمه التي نستخدمها**).

٢- في نطاق دراسة الجدوى الخاصة للفرص الاستثمارية يتم اهمال الآثار الخارجية أو الجانبية (أثر المشروع المقترح على البيئة الطبيعية والمجتمعية : التلوث ، الضوضاء ، تشويه جمال الطبيعة، الامتداد العمراني ....الخ)

لبنود المنافع والتكاليف على كل من الانتاج والاستهلاك الكلي في المجتمع حيث تقتصر الحسابات على المنافع الصافية المباشرة فقط .

أما في نطاق دراسة الجدوى القومية وحساب الربحية القومية فيتم ادخال الآثار الخارجية أو الجانبية بصورة مباشرة عند حساب بنود المنافع والتكاليف نظراً لارتباطها برفاهية افراد المجتمع

٢- تتم معالجة الضرائب على أنها بند من بنود المنافع الكلية وفقاً لمفهوم الربحية القومية ، في حين أنها تخصم من المنفعة الكلية للفرص المتاحة من وجهة نظر الربحية الخاصة وعلى العكس من ذلك تمثل الاعانة المقدمة من قبل الدولة لبعض المشاريع بنداً من بنود المنفعة الكلية من وجهة نظر الربحية الخاصة ، في حين أنها تصبح بنداً من بنود التكاليف من وجهة النظر القومية .

الاختلاف في معالجة العمليات الائتمانية :

يقصد بالعمليات الائتمانية القروض وأقساطها والفوائد المدفوعة عليها ، ففي نطاق دراسة الجدوى الخاصة يعتبر حصول المشروع على قرض تدفقاً نقدياً داخلاً ، في حين يعد سداد الأقساط والفوائد بمثابة تدفقات نقدية خارجة أما في نطاق دراسة الجدوى القومية وعند اعداد قائمة التحليل الاقتصادي والاجتماعي فإن كافة العمليات الائتمانية لا تعد سوى تحويل منفعة أو نفقة بين مؤسسات الإقراض (البنوك) والمشاريع وبالتالي لا ينجم عنها منفعة أو نفقة خاصة على المستوى القومي ، ومن ثم فإن قيمة بنود العمليات الائتمانية يتعين استبعادها من قائمة التحليل المالي وصولاً الى قائمة التحليل القومي ، ولكن اذا كانت العمليات الائتمانية ترتبط بالعالم الخارجي فإنها تعد من قبيل التدفقات الحقيقية ، ومن ثم يتعين عدم استبعادها من قائمة التحليل المالي وصولاً الى قائمة التحليل الاقتصادي والاجتماعي .

معايير قياس الربحية القومية أو الاجتماعية :

١- مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير فرص العمل :

يتم هذا المعيار بمعرفة عدد العمال المحليين الذين يتم تشغيلهم ونسبتهم الى أجمالي عدد العاملين في المشروع .كما يهتم أيضاً بمعرفة متوسط أجر العامل المحلي مقارنة بمتوسط أجور العامل الاجنبي المفترض توظيفه في المشروع .

لذا فإن هذا المعيار يتطلب توافر البيانات التالية :

- العدد الاجمالي للعاملين في المشروع .
- عدد العمال المحليين في المشروع .
- عدد العمال الأجانب في المشروع .
- نسبة العمالة المحلية الى مجموع العاملين في المشروع .
- نسبة العمالة الأجنبية الى مجموع العاملين في المشروع .
- اجمالي قيمة الاجور المدفوعة للعاملين في المشروع.
- متوسط نصيب العامل المحلي من الاجور الكلية في السنة .
- متوسط نصيب العامل الاجنبي من الاجور الكلية في السنة

يعتبر عادة انه كلما ارتفعت نسبة العمالة في المشروع ، كلما ارتفعت درجة الربحية القومية أو الاجتماعية .

٢- مدى مساهمة المشروع في تحقيق القيمة المضافة :

الهدف من هذا المعيار تحديد مدى مساهمة المشروع في تحقيق اضافة الى الدخل الوطني، ويمكن أن يتم ذلك من خلال احتساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع ونسبتها الى القيمة المضافة الاجمالية المتولدة على مستوى الاقتصاد الوطني .

احتساب القيمة المضافة بطريقتين :

- طريقة عوائد عناصر الإنتاج :

يمكن قياس مساهمة المشروع في توليد الدخل الوطني

= ((القيمة المضافة للمشروع في سنة معينة)/(القيمة المضافة المتولدة على مستوى الاقتصاد الوطني)) ×١٠٠

وكلما كانت القيمة المضافة أكبر كلما كان المشروع أفضل .

- طريقة الإنتاج والمستلزمات :

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج بسعر السوق – (قيمة مستلزمات الانتاج + الاهلاك) + الضرائب غير مباشره - الاعانات

كلما ارتفعت نسبة المساهمة ، كلما كان ذلك دليل على زيادة الربحية القومية أو الاجتماعية للمشروع ، والعكس صحيح .

٣- مدى مساهمة المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات :

من أجل معرفة مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات فإنه يلزم معرفة ما يلي :

هناك مشاريع مصدرة توفر في تحسين وضع ميزان المدفوعات ولكي نعرف مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات يجب علينا أن نعرف قيمة الصادرات والواردات والايرادات بالعملات الأجنبية من مصادر خارجية والمدفوعات بالعملات الأجنبية خلاف المدفوعة من الواردات السلعية ، وقيمة السلع التي ينتجها المشروع وتحويلات رؤوس الأموال من الخارج .

- **الصادرات :** يجب أن تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع معرفة حجم الصادرات التي سوف يقوم المشروع بتصديرها بعد البدء بتشغيله ولكل سنة من سنوات عمره الإنتاجي

- **الواردات :** لابد أن تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية ايضاً معرفة أنواع وكميات مستوردات المشروع من المواد الأولية والمواد الخام ومواد نصف المصنعة وقطع الغيار ومن خلال معرفة قيمة الصادرات و الواردات يمكن معرفة وتحديد أثر المشروع المقترح على الميزان التجاري على النحو التالي :

أثر المشروع المقترح على الميزان التجاري = قيمة الصادرات – قيمة الواردات

إذا كانت النتيجة موجبة فإن ذلك يدل على أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات وأن للمشروع المقترح أثر إيجابي في الميزان التجاري والعكس صحيح.

- **الإيرادات بالعملات الأجنبية من مصادر خارجية خلاف السلع المصدرة**

تلك المبالغ التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من الخارج وهي إمكانية تقديم خدمات لجهات أجنبية كالحصول على ايجار مباني تابعة للمشروع في الخارج أو أرباح اسهم شركات اجنبية . وكافة تلك الخدمات لابد أن يترتب عليها تحويل إيرادات وبالعملات الأجنبية لصالح المشروع وعلى هذا النحو يمكن أن يسهم المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات .

- **المدفوعات بالعملات الأجنبية التي يدفعها المشروع خلاف الاستيرادات من السلع**

وهي المدفوعات التي يتم تحويلها إلى الخارج وبالعملات الأجنبية مقابل الحصول على بعض الخدمات مثل طلب خبراء أجانب للقيام بتركيب وتشغيل الآلات وغيرها .

- الاحلال محل الواردات

قد تعطي الأفضلية لإقامة بعض المشاريع التي يمكن أن تنتج سلعاً أساسية تحل مكان سلع كان البلد يعتمد على استيرادها من الخارج .

- المدفوعات التحويلية من الداخل إلى الخارج

وهي المدفوعات التي يدفعها المشروع إلى الخارج سواء قروض أجنبية أو أرباح أو فوائد أو إنشاء فرع للمشروع بالخارج وجميع المدفوعات التي ينجم عنها خروج عملات أجنبية من البلد إلى الخارج .

- المدفوعات التحويلية من الخارج إلى الداخل

تتمثل في الاستثمارات الأجنبية في داخل البلد أو تحويلات العمالة الوطنية في الخارج إلى الوطن أو الأرباح التي يحصل عليها المشروع من فروعه خارج البلد .

- معيار النقد الأجنبي

غالباً يستخدم هذا المعيار بالدرجة الأولى في تقييم المشاريع التي يخصص إنتاجها بصورة أساسية للتصدير أو لإحلال الإنتاج المحلي مكان السلع المماثلة المستوردة وتزداد أهميته في الدول النامية نظرا لأن معظم مستورداتها تتكون من التكنولوجيا والمواد الأولية وقطع الغيار ويمكن التعبير على هذا المعيار على النحو التالي:

$$\text{معيار النقد الأجنبي} = \frac{\text{الوفر الصافي}}{\text{رأس المال الثابت بالعملات الاجنبية}} \times 100$$

الوفر الصافي [العائد الصافي] : الوفر الإجمالي السنوي – (قيمة مستلزمات الإنتاج + الاهلاك السنوي + الفوائد السنوية)

وكلما ارتفع معيار النقد الأجنبي كلما كان المشروع افضل ، اذا كانت درجة اعتماد المشروع على العملة المحلية أكبر كلما كان المشروع أفضل .

٤- مدى مساهمة المشروع في زيادة انتاجية العمل على المستوى الوطني :

يعتبر معيار انتاجية العمل من المعايير الهامه التي يوليها الاقتصاديون وخبراء التنمية الكثير من الاهتمام ، نظراً لما له من أهمية بالنسبة لزيادة الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويعكس هذا المعيار درجة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدمة في العملية الانتاجية ، ولكون هذا المعيار يعتمد أساساً على المقارنة الزمانية والمكانية لذا يمكن استخدام هذا المعيار في المقارنة بين المشاريع وتحديد الأفضل من بينها حيث أن المشروع الأفضل هو ذاك الذي يحقق أعلى مستوى من انتاجية العمل .

ومن خلال تلك المقارنة يمكن معرفة ما اذا كان المشروع يساهم في زيادة الانتاجية على المستوى الوطني أم لا .

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{قيمة الانتاج او المخرجات}}{\text{عدد العاملين}} \text{ أو } \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العاملين}}$$

فإذا كان مستوى معدلات نمو انتاجية العمل على مستوى المشروع أعلى من مستوى انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الوطني فإن المشروع يساهم بصورة ايجابية في زيادة وتحسين مستويات انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الوطني ، ويساهم بالتالي بصورة ايجابية في زيادة الربحية القومية أو الاجتماعية ، والعكس صحيح في حال كان مستوى نمو انتاجية العمل في المشروع المقترح أدنى من مستوى ومعدلات نمو الانتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني .

٥- الآثار السلبية للمشروع على البيئة :

لدى اجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع لابد وأن يؤخذ في الاعتبار مدى التأثير السلبي الذي يمكن أن يتركه المشروع على البيئة ، فبعض المشاريع يمكن أن يترك آثاراً سلبية على البيئة تطغى نتائجها على الآثار الايجابية التي يمكن أن يحققها المشروع للاقتصاد والمجتمع ، وقد أصبحت مسائل التلوث من القضايا المطروحة على المستوى الدولي والتي تحظى باهتمام متزايد من المنظمات الدولية ومن حكومات العديد من البلدان ، التي صارت تفرض الشروط والقيود المتزايدة سعياً منها للحد من مشاكل التلوث و من الآثار السلبية لبعض المشاريع على البيئة والمجتمع وصحة العاملين .

٦- معيار أدنى كثافة رأسمالية :

يعاني العديد من البلدان (لاسيما النامية) ندرة شديدة في عنصر رأس المال ، الأمر الذي يجعل رأس المال قيداً رئيسياً عند تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية في تلك البلدان . ويعتبر معيار أدنى كثافة رأسمالية أحد المعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع إعطاء الأفضلية للمشروع الذي يقلل من استخدام عنصر رأس المال . ولدى تحديد مفهوم ومضمون معامل أدنى كثافة رأسمالية تشير الى ضرورة التفريق بين معامل رأس المال / الانتاج ، ورأس المال / العمل ، ورأس المال/ القيمة المضافة .

٧- معيار حجم المشروع :

إن المفاضلة بين الاحجام المختلفة للمشاريع لابد أن تستند الى بعض الأسس والقواعد ، من بينها :

- ✓ نوع الصناعة ، فالحجم الذي يصلح لصناعة معينة قد لا يصلح أو يكون ملائماً لصناعه أخرى .
- ✓ مدى إمكانية الإحلال في عناصر الإنتاج (بين العمل ورأس المال) .
- ✓ الطاقات الإنتاجية ومستلزمات تحققها .
- ✓ المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني .

فالبعض يرى بأنه من الأفضل بالنسبة للدول النامية مثلاً ، السعي لإقامة المشاريع الصناعية الصغيرة لاعتبارها أكثر ملائمة لواقع هذه البلدان وذلك استناداً الى الحجج التالية :

- إن هذه المشاريع لا تحتاج عادة الى رؤوس أموال كبيرة .
- أنها لا تحتاج الى خبرات فنية عالية ، تفتقر اليها تلك البلدان .
- لا تحتاج الى تكنولوجيا متطورة بصورة خاصة .
- هذه المشاريع كافية لسد حاجات السوق المحلية .
- يمكن أن تساعد هذه المشاريع في معالجة معضلة البطالة خصوصاً إذا توزعت في مختلف مناطق البلاد .
- هذه المشاريع سريعة العائد نسبياً ، ودرجة المخاطرة منخفضة .....الخ .

عند المفاضلة بين الأحجام الصغيرة والكبيرة للمشاريع لابد من أن نأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة ، ومدى أهمية كل حجم بالنسبة للاقتصاد الوطني سواء على المدى القصير أو البعيد .

وبصورة عامة ثمة ثلاثة أمور لابد من أخذها في الحسبان عند تطبيق معيار الحجم :

١- الحالات الإنتاجية التي تكون فيها توليفة عناصر الإنتاج مرنة أي التي تتميز بمرونة عالية في مجال الإحلال في عناصر الإنتاج (كصناعة النسيج، مثلاً).

٢- الحالات الانتاجية التي تكون فيها توليفة عناصر الانتاج تجعل الاحلال في عناصر الانتاج محدوداً جداً وبنسبة قليلة لا يمكن تجاوزها لأسباب فنية وتقنية (كصناعة البتروكيماويات).

٣- الحالات التي لا يمكن الإحلال فيها مطلقاً (كصناعة الحاسبات الآلية ، مثلاً) .

استخدام اسعار الظل في دراسة الجدوى القومية :

نعلم أن التحليل المالي (دراسة الجدوى الاقتصادية من وجهة نظر المستثمر الخاص) يستخدم الأسعار السائدة في السوق (أسعار المنتجات ، أسعار الفائدة ، أسعار الصرف) في حين أن التحليل الاقتصادي أي التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع (دراسة الجدوى القومية أو الاجتماعية) يستخدم مجموعة من الأسعار المعدلة التي تجري عليها التعديلات لكي تتمكن من أن تعكس قيمتها الاجتماعية الحقيقية . وتطلق على هذه الاسعار المعدلة تسمية أسعار الظل .

يقصد بسعر الظل : السعر الذي يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للمشروع وعلى المستوى القومي وسعر الظل هو السعر السوقي للسلعة بعد اجراء تعديلات عليه لكي يعكس القيمة الحقيقية للسلعة أو السعر الحقيقي .

وتستخدم أسعار الظل عندما لا يوجد سعر سوقي لمورد معين ،أو عندما يكون السعر مشوهاً لا يعكس قيمته الحقيقية .

فعلى سبيل المثال ، السلع المدعومة من قبل الدولة لا تكون أسعارها السائدة حقيقية ، لذلك عندما يتم تقييمها في إطار التحليل الاقتصادي للمشروع ، تجري عليها تعديلات لتصبح واقعية

. يقتصر تسعير الظل في الدول المتقدمة على بعض الحالات الاستثنائية . بينما في الدول النامية يتم استخدامه بصورة منتظمة ، وذلك بسبب عدم وجود أسعار سوقية لكثير من بنود المدخلات والمخرجات ، وحتى في حال وجود أسعار سوقية لها ، فإنها تكون أسعاراً مشوهه وغير واقعية، أي أنها لا تعكس القيمة الحقيقية للتكاليف .

وثمة مجموعة من العوامل تفسر هذا التشوه في السعر :

١. نمو التضخم بوتائر عالية في معظم البلدان النامية .
٢. تدخل الدولة في الأسعار من خلال سياسات الدعم والإعلانات ، والتي تؤثر في الأسعار النسبية .
٣. المبالغة في تقييم العملة المحلية ، والتي تترافق مع فرض قيود على الاستيراد وعدم مرونة الطلب على الصادرات ، قصور الأسواق وخصوصاً ما يتعلق بعدم القابلية للانتقال وانتشار البطالة .
٤. قصور الادخار بسبب الفقر وعدم كفاءة النظام الضريبي .
٥. التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة .

الباقي من الفصل محذووووف
لاتوجد مسائل في اسئلة الاختبار
كل ماتم ذكره باللقاءات الحيه هو المطلووب
اسعار الظل ماهو مفهومها ولماذا نستخدمها وماهي اهميتها
اسئلة غزواني مناسبة جدا للمراجعه وتساعد في بعض الاسئلة المهمه

المحاضرة الثانية عشر

مشاهدة المحاضرة

تلخيص لما تم دراسته في دراسة الجدوى

درسنا في هذا المقرر :

١- تحدثنا عن الاستثمار وانواعه استثمار بشري، استثمار مالي ، استثمار صناعي، استثمار تجاري ...عدة انواع .

٢- تعرفنا على العوامل المحدد للاستثمار وهي الكلفة والتوقعات والعائد.

٣- الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية يجب احترامها عند الاستثمار

أ- تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.

ب- مبدأ الخبرة والتأهيل.

ج- مبدأ الملاءمة.

د- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية.

١- مفهوم دراسة الجدوى

(هي مجموع الدراسة العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية (قانونيه أو تسويقية أو مالية) أو دراسات فنية وتفصيلية

٢- اهمية دراسة الجدوى واين تكمل اهميتها (من اهم النقاط)

أولاً :تساهم في تحديد الافضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة

ثانياً : تساهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني وتجنب هدر وتبديد الموارد على مشاريع غير مجدية .

ثالثاً : تساعد في الكشف عن التعارض الذي يمكن أن ينشأ بين فائدة المشروع على المستوى الخاص وعدم جدواه على المستوى العام او الاجتماعي

رابعاً :هي وسيلة عملية تساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب

خامساً: هي وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية والدولية الخاصة والحكومية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة .

هذه بعض النقاط التي تبين اهمية دراسة الجدوى

ذكر الدكتور خمسا من اصل ثمانيه لاهمية دراسة الجدوى.

سادساً: هي وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح (أو البدائل المقترحة) وفقاً لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية

سابعاً :

تساعد المستثمر (سواء كان مستثمر خاص أو جهة حكومية) على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة .وبالتالي اتخاذ القرار الصائب على نحو يخدم الهدف المنشود .

ثامناً : تساعد على تصويب وتعديل خطط الانتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل .

٣- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

- المرحلة الأولى الدراسة القانونية أي معرفة موقف الدولة.
- المرحلة الثانية الدراسة التسويقية .
- المرحلة الثالثة الدراسة الفنية والهندسية.
- المرحلة الرابعة الدراسة الاقتصادية المالية.
- المرحلة الخامسة استخدام معايير التقييم المختلفة.

إن هذه المراحل تكون متتابعه نبدأ الاول بـ الاول

١- المرحلة الأولى الدراسة القانونية اي تقييم موقف الدولة من المشروع المقترح

ان الدولة تعطي تسهيلات وكذلك تضع بعض القيود هذه التسهيلات والقيود تؤثر على حجم الاموال المستثمره وعلى اتخاذ القرارات ، فإذاكانت التسهيلات اكثر من القيود يمكن المرور الى المرحله الثانيه وهي المرحله التسويقية اما اذا كانت القيود اكثر فالأفضل البحث عن مشروع اخر.

العودة الفصل الثاني :

أنواع التسهيلات : تعطي الدولة للصناعات الجديدة أنواعاً مختلفة من الإعفاءات منها :

١- الإعفاءات من الضرائب لعدد من السنوات

٢- الإعفاء من الرسوم الجمركية

٣- إعانات الإنشاء _إعانات الإنتاج _ إعانات التصدير

٤- فرض رسوم جمركية على الواردات المنافسة للصناعات المحلية أو زيادة المفروض منها

٥- المنح العينية للمشروعات الجديدة _الأراضي _المباني

٦- إنشاء شبكة مواصلات أو منح أسعار مخفضة للنقل .

اكتفى الدكتور بذكر ٦ من اصل ١٢

٧- تقديم الإنشاءات اللازمة لتوفير الوقود والكهرباء أو توفيرها بأسعار مخفضة

٨.تأخذ الدولة على عاتقها تكاليف تدريب العمال الجدد .

٩- تقديم ضمانات للقروض التي تحصل عليها المشروعات الجديدة وتحمَل جزءَ من الفائدة المطلوبة على هذه القروض .

١٠- إنشاء مراكز للأبحاث والاستشارات مهمتها تقديم خدماتها للمشروعات الجديدة مجاناً .

١١- ضمان حد أدنى من الإيراد والأرباح حيث تتعاقد الدولة مع المشروع الجديد على شراء جزء من منتوجه.

١٢- تقديم إعانات لتنمية الصناعات التي تنتج الخدمات الأساسية للمشروعات الجديدة.

ومن أنواع القيود :

١- تفرض قيود على الأماكن التي يمكن بناء المشروع فيها (مستلزمات حماية البيئة).
٢- تحديد مواصفات معينة للبناء (متطلبات سلامة السكان القريبين من موقع المشروع وسلامة العمال داخلة).
٣- قد تشترط الدولة عدم تقديم أي نقد أجنبي للإنشاء بحيث يتحملها المشروع نفسه.
٤- وضع مواصفات معينة للمواد الأولية خصوصاً تلك التي تدخل في إنتاج المواد الغذائية
٥- وضع قيود على تشغيل العمال (تحديد ساعات العمل ، مثلاً).
٦- تأمين الشروط الصحية وتأمين الظروف الضرورية لحماية العمال من الحوادث أثناء العمل.
٧- الالتزام بقوانين العمل : الحد الأدنى من الأجور ،ساعات العمل الإضافية ،التقديمات الاجتماعية للعمال .
٨- فرض قيود على توقف المصانع عن العمل
٩- تحديد أسعار المنتوج النهائي ومواصفاته.

٢- المرحلة الثانية الدراسة التسويقية أودراسة السوق المتوقعة للمشروع

هي اهم مراحل دراسات الجدوى

هي مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية تتعلق بالسوق الحالية والمتوقعة للمشروع المقترح ينجم عنها قدر من البيانات والمعلومات التسويقية تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محدد ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة.

اهمية دراسة السوق :

(أ) إن دراسة السوق هي الأساس الذي يتقرر وفقاً له الاستمرار في المشروع أو التخلي عنه.
(ب) تفيد الدراسة في توجيه المشروع لإنتاج الأشكال والمواصفات التي يستقبلها المستهلك والتي تجد رواجاً أوسع وتتناسب مع أذواق مختلف فئات المستهلكين
(ت) تساعد الدراسة التسويقية في تحديد الطاقة المطلوبة لإنتاج الكمية المنتظر بيعها وبالتالي في تحديد حجم المصنع وبذلك يمكن تفادي إنشاء مصنع تزيد طاقته الإنتاجية عن الطاقة المطلوبة أو تقل عنها .
(ث) تعتبر دراسة الأساس لإعداد الدراسة الفنية ،إذ ان طاقة المشروع وحجمة تحدد مساحة الأرض والمباني وأنواع المعدات والتجهيزات ومستلزمات البناء والعدد الضروري من العاملين .
(ج) تحدد دراسة السوق الكميه المنتظر بيعها ، وسعر البيع المتوقع لكل من الأصناف الممكن انتاجها وبالتالي تحدد الإيرادات المتوقعة واستناداً إلى ذلك يمكن تحديد ربحية المشروع المتوقعة .

خطوات إعداد وتنفيذ دراسة السوق :هناك اربع خطوات وهي :

١- تحديد الملامح العامة للسوق الحالية والمتوقعة

أ- درجة المنافسة في السوق : فهل هناك منافسة كاملة ام منافسة احتكارية أم احتكار مطلق ام احتكار قلة وبالتالي معرفة درجة المنافسة في السوق لان ملامح السوق توثر في السعر).

ب- وضع محددات الطلب على منتجات المشروع :

تحديد محددات الطلب على منتجات المشروع ..

فالطلب على أي سلعة أو خدمة تحدده العوامل التالية

١- سعر السلعة أو الخدمة.

٢- مستوى الدخل عموماً ومستوى دخل المستهلكين الذين تتوجه إليهم سلع المشروع المقترح خصوصاً .

٣- أسعار المنتجات البديلة والمنتجات المكملة .

٤- أذواق المستهلكين .

٥- عدد السكان .

٦- مجموعه أخرى من العوامل ، من بينها : طريقة توزيع الدخل الوطني ،السياسات الحكومية المتبعة ، كل هذي تؤثر على الاستهلاك او الطلب ..

مرحلة تجميع المعلومات التسويقية:

١- المعلومات الثانوية

يمكن الحصول عليها من : المقالات العملية والأبحاث المنشورة في المراجع العلمية والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ومراكز الأبحاث وكذلك المعلومات والبيانات التي تنشرها الهيئات الدولية المختصة والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والبنك المركزي والمصارف الأخرى ،والمعلومات التي تنشرها وكالات الإعلان ،وبيانات التعدد السكاني والمعلومات والبيانات التي تصدرها السلطات الجمركية أو الوزارات المعنية ،المعلومات الصادرة عن شركات المعلومات التسويقية ،وأخيراً تقارير مندوبي التوزيع والبيع والوسطاء . وهذه المعلومات عامة لكنها غير كافية .

٢- المعلومات والبيانات الأساسية :

وهي معلومات يسعى الباحث إلى تجميعها بأساليب وأدوات مختلفة وغالباً ما يكتنف عملة هذا جهداً وصعوبة كبيران ومن بين أهم تلك الرسائل والأساليب :

١- طريقة الاستقصاء :

وتتحقق من خلال وضع استمارات الاستقصاء التي تتضمن مجموعة متنوعة من الأسئلة التي يسعى الباحث للحصول على معلومات من خلالها :

وتنقسم هذه الاسئلة:

استقصاء للحقائق : اسئلة عن دخل الفرد والاستهلاك العائلي والسن والجنس وعدد افراد الاسرة .

استقصاء الآراء : للتعرف على اراء المستهلكين بخصوص مواصفات السلعة .

استقصاء الدوافع :أسئلة حول دوافع المستهلكين لتفضيل هذه السلعة او تلك .

٢- طريقة الملاحظة :

وتتم هذه الطريقة من خلال مراقبة متغيرات السوق ومحدداته ، سواء من خلال سجلات السوق (ملاحظة غير مباشرة)، أم من خلال مراقبة وملاحظة التصرفات والأفعال في السوق خلال فترة معينة وتسجيلها (ملاحظة مباشرة)

٣- مرحلة معالجة وتحليل المعلومات:

تنظيم وتصنيف وجدوله المعلومات

٤- تقدير الطلب على السلعة موضوع الدراسة :

وتستخدم في تقدير الطلب اساليب ونماذج مختلفة بعضها يعتمد على التقدير الشخصي القائم على الخبرة والتجربة بينما يعتمد بعضها الاخر على الاساليب الاحصائية الكمية بالإضافة الى نماذج اقتصادية.

•متوسط استهلاك الفرد : وذلك على أساس تحديد أرقام الاستهلاك الفعلي في السنة أو السنوات السابقة ، ثم تقدير عدد السكان المرتبط به.

•المرونات :

وهي نوعان : مرونة الطلب السعرية ، ومرونة الطلب الدخلية .

١- مرونة الطلب السعرية :

هي مقياس يقيس التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما مقسوماً على التغير النسبي في سعر تلك السلعة

-إذا كانت المرونة السعرية للسلعة أعلى من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة عالي المرونة. (الطلب مرن)

-وإذا كانت المرونة السعرية للسلعة أقل من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة ضعيف المرونة. (الطلب غير مرن).

- أما إذا كانت المرونة السعرية للسلعة تساوي الواحد فنقول أن الطلب على السلعة أحادي أو متكافئ المرونة.

- اذا كانت المرونة السعرية تساوي الصفر فنقول أن الطلب على السلعة (الطلب عديم المرونة) كبير جدا طلب لانهائي المرونة.

المرونة السعرية = التغير النسبي في حجم الطلب ÷ التغير النسبي في السعر

٢- مرونة الطلب الدخلية :

تعرف بأنها التغير النسبي في الكمية مقسوم على التغير النسبي في الدخل

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي في حجم الطلب ÷ التغير النسبي في الدخل.

- إذا كانت مرونة الطلب الدخلية لسلعة ما أكبر من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة مرن دخلياً .
- وإذا كانت مرونة الطلب الدخلية أقل من الواحد الصحيح يكون الطلب على السلعة يكون الطلب ضعيف المرونة دخلياً .
- أما إذا كانت مرونة الطلب الدخلية لسلعة تساوي الواحد فنقول أن الطلب على السلعة أحادي أو متكافئ المرونة.
- كبير جدا طلب لانهائي المرونه

ذكرالدكتور ان اسلوب السلاسل الزمنيه محذوف من ص٤٨ الي اخر الفصل ص ٦٠

٣- المرحلة الثالثة : دراسة الجدوى الفنية :

هي تلك الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية والهندسية المتعلقة بالمشروع المقترح والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري ، يقضي إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ

أين تكمن أهمية الدراسة الفنية

أولاً:

تستخدم في تقدير رأس المال المطلوب للمشروع .

ثانياً:

تساعد البيانات الواردة في الدراسة الفنية في تحديد المواقع البديلة للمشروع .

ثالثاً:

تحدد الدراسة الفنية الحجم الممكن للمشروع .

رابعاً:

تحديد مصادر الحصول على الاحتياجات وبالتالي قوائم الاستيراد.

خامساً:

تحدد الدراسة الفنية درجة الالحاح في الحصول على حق التصنيع والنتائج المترتبة على ذلك.

مكونات دراسة الجدوى الفنية :

اولا : دراسة الطاقة الإنتاجية ، اختيار الحجم الملائم للمشروع .

وعند تحديد الطاقة الانتاجية يجب التميز بين الطاقة الإنتاجية القصوى التي تعكس أقصى حجم للإنتاج يمكن الحصول عليه والطاقة الإنتاجية العادية التي تمثل حجم الإنتاج الذي يمكن عملياً الحصول عليه في ظل الظروف السائدة .

أسلوب تحليل التعادل :

يساعد تحليل التعادل على تحديد أقل مستوى من الإنتاج يمكن للمشروع ان يحققه دون الوقوع في خسائر . ويتحقق انتاج التعادل عند النقطة التي يتعادل فيها الإيراد الكلي المتوقع مع التكاليف الكل. عندما نقول التعادل معناها الايراد الكلي = التكاليف الكلية

نعرفها رياضياً :

الايراد الكلي = حجم المبيعات × سعر بيع الوحدة الواحدة

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

التكاليف الثابتة : هي التي لا تتغير مهما كان حجم الانتاج

التكاليف المتغيرة = كمية الانتاج × كلفة الوحدة المتغيرة

وبالتالي يكون نقطة التعادل عندما : الإيراد الكلي = التكاليف الكلية /حجم التعادل = التكلفة الثابتة ÷ (الايراد المتوسط – التكلفة المتوسطة المتغيرة)

الايراد المتوسط : هو نفسه سعر بيع الوحدة.

التكلفة المتوسطة المتغيرة = التكلفة المتغيرة الكلية ÷ عدد الوحدات المنتجة المتوقعة (الثابتة والمتغيرة)

حجم التعادل كنسبة من الطاقة الانتاجية = (حجم التعادل ÷ الطاقة الانتاجية الكلية للمشروع) × ١٠٠

كما يمكن التعبير عن قيمة التعادل نقدياً من خلال الصيغة التالية :

قيمة التعادل النقدي = التكاليف الثابتة ÷ ١ – (كلفة الوحدة المتغيرة ÷ سعر بيع الوحدة)

كما يمكن التعبير عن قيمة التعادل كنسبة من الايرادات :

(قيمة التعادل النقدي ÷ (الطاقة الانتاجية الكلية × سعر بيع الوحدة)) × ١٠٠

العوامل المؤثرة في اختيار حجم الطاقة الملائم :

*- حجم الموارد الاقتصادية المتاحة .

*- حجم السوق الفعلي المتوقع .

إن حجم الطلب الفعلي و المتوقع الذي تظهره دراسة السوق يمكن أن يشكل عاملاً هاماً عند اختيار حجم الطاقة الملائم .

*- قيود فنية على حجم الطاقة . يمكن أن ترتبط القيود على حجم الطاقة بعوامل فنية

ثانياً :

اختيار الأساليب الإنتاجية الملائمة ، وتوصيف العمليات الإنتاجية .

١- التأكيد على مسألة الاختيار والمفاضلة بين المستويات المختلفة للتكنولوجيا .

٢- الطاقات الإنتاجية لكل بديل من المكائن والمعدات.

٣- تكاليف التركيب والتشغيل والصيانة .

٤- .العمر الإنتاجي المتوقع للبديل (أو البدائل) التكنولوجي الذي يقع عليه الاختيار .

٥- مدى توفر القوى العاملة اللازمة لتشغيل الآلات ودرجة المهارة المطلوبة .

ثالثاً : دراسة واختيار موقع المشروع .

رابعاً : تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة.

ان التقدير الصحيح والدقيق للاحتياجات الفعلية من القوى العاملة من مختلف الاختصاصات يمكن التوصل إليه من خلال ما يسمى توصيف العمل.

خامساً : دراسة واختيار موقع المشروع . وهي مهمه جدا .

تعتبر احد العناصر الاساسية في دراسة الجوانب الفنية والهندسية والقانونية والمالية والتسويقية والاقتصادية، والقرار بهذا الشأن قرار استراتيجي يترتب عليه انفاق مبالغ قد تكون بعضها ضخمة من التكاليف الاستثمارية

ماهي العوامل المؤثرة في قرار اختيار موقع المشروع .؟

١-.الخصائص الفنية والطبيعية للمناطق التي من الممكن إقامة المشروع فيها .
٢-.كلفة الحصول على الأرض وتجهيز الموقع للبناء .
٣-.قوانين الاستثمار السائدة .
٤- مدى توافر الوقود والقوى المحركة والمياه .
٥- مدى قرب الموقع من مستلزمات الانتاج والقوى العاملة ومن أسواق التصريف.
٦.القرب من الطرق الرئيسية وتوافر النقل والمواصلات امر هام وهام جدا.

لماذا يجب أن يكون قريب من أسواق التصريف ؟

لان تكاليف النقل ستكون أقل ويكون هناك سهولة في نقل المنتجات النهائية وهناك تركيز على تقديم خدمات أفضل للمستهلكين و بالتالي سيسمح بتوفير جزء أكبر من التكاليف.

المرحلة الرابعة : الدراسة الاقتصادية للمشروع او حساب التكاليف :

والمقصود بالدراسة الاقتصادية هو تقدير التكاليف المتوقعة للمشروع ويجب التمييز بين:

- التكاليف الاستثمارية. - وتكاليف التشغيل.

التكاليف الاستثمارية : وتشمل العناصر التالية :

١- الاستثمار المبدئي : ويتألف من :

- تكاليف التأسيس (أو الاستثمارات الثابتة غير الملموسة).
- تكاليف الإنشاء (أو الاستثمارات الثابتة الملموسة) .

٢- راس مال العامل لأول دورة تشغيلية.

٣- التكاليف الاستثمارية اللاحقة.

١- الاستثمار المبدئي :

يمثل كل الانفاق الاستثماري اللازم لإقامة المشروع وتجهيزه، حتى يصبح جاهزاً للتشغيل والانتاج .ويتألف من :

(أ) مصروفات التأسيس (وتسمى أيضاً الاستثمارات الثابتة غير الملموسة) :

وهي تشمل كل بنود الانفاق منذ لحظة التفكير بإنشاء المشروع وحتى تتم إقامته باستثناء ما ينفق على عملية الإنشاء (الأصول الثابتة) .

وهي تضم البنود التالية :

- تكاليف الدراسات السابقة لإنشاء المشروع
- مصروفات التسجيل وتكاليف الحصول على البيانات من الأجهزة الرسمية .
- المصروفات الإدارية حتى بدء التشغيل .
- نفقات تنظيم المشروع الجديد .
- أتعاب المكاتب الاستشارية المشرفة على التنفيذ .
- نفقات التمويل في فترة الإنشاء.
- المبالغ التي تدفع لقاء شراء حقوق التصنيع .
- تكاليف الدعاية والإعلان قبل التشغيل .
- تكاليف السفريات والتنقلات والحفلات وغيرها من النفقات المماثلة خلال فترة دراسة المشروع وقبل بدء التشغيل
- تكاليف دراسة عروض توريد الأصول ومستلزمات الإنتاج، وتكاليف التعاقد مع الموردين .

(ب) نفقات الإنشاء (وتسمى الاستثمارات الثابتة الملموسة)

تضم البنود التالية :

- تكاليف الحصول على الأرض وتجهيزها .
- تكاليف المباني والإنشاءات .
- تكاليف الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة ونفقات نقلها .
- تكاليف الأثاث والمفروشات اللازمة لتجهيز المكاتب والمباني المطلوبة في المشروع.
- قطع الغيار .

٢- رأس المال العامل لأول دورة تشغيلية :

وهي مجموعة الاصول القصيرة الاجل التي يتم تقديرها بهدف الوفاء بمتطلبات الدورة التشغيلية الاولى في حياة المشروع كـ :

- قيمة المخزون من المواد الخام والمنتجات الوسيطة وقطع الغيار
- الاصول النقدية التي يتم تخصيصها لمواجهة الاعباء النقدية خلال فترة التشغيل الاولى كالنفقات الانتاجية والإدارية والتسويقية ... الخ

وعموماً تختلف فترة التشغيل الاولى من مشروع الي اخر وفقاً لاختلاف طبيعة نشاط المشروع.

- التكاليف الاستثمارية اللاحقة : تشمل التكاليف الاستثمارية أيضاً كلفة شراء تلك المعدات والتجهيزات التي يمكن أن يحتاج إليها المشروع في سنوات لاحقة ،أي بعد إنشائه وانطلاقه في العمل ، وكذلك التكاليف الناجمة عن متطلبات توسيعه وتطويره المحتملة وتسمى هذه التكاليف الاستثمارية اللاحقة.

الفصل السادس

مصادر تمويل الفرص الاستثمارية أو الهيكل التمويلي للمشروع وتقدير كلفة التمويل :

يمكن تمويل المشروع من مصادر عديدة فقد يمول من :

- رؤوس اموال مملوكة للجهة المستثمرة.
- اموال مقترضة من مؤسسات مالية.
- تمويل تجاري.

ومن حيث الفترة الزمنية قد تكون مصادر التمويل هذه

- طويلة الأجل.
- متوسطة الأجل.
- قصيرة الأجل.

مصادر التمويل قصيرة الأجل

الائتمان التجاري :

هو ائتمان قصير الأجل يحصل علية المستثمر لشراء مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة . وبمعنى آخر ، فإن الائتمان التجاري يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المشروع من الموردين.

الائتمان المصرفي :

يتمثل هذا النوع في القروض والسلفيات التي يحصل عليها المستثمر من المصارف ، ويلتزم بسدادها خلال فترة لا تزيد عن سنة

مصادر التمويل طويلة الأجل :

يقصد بالأموال طويلة الأجل كمصدر تمويلي تلك التي تكون متاحة للمستثمر لتمويل الفرص الاستثمارية ، وتمثل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة إزاء الملاك وإزاء الغير . وهي إما أموال مملوكة للمستثمر وإما قروض.

تنقسم مصادر التمويل طويلة الأجل الى العديد من المكونات :

الأسهم العادية - الأسهم الممتازة - الأرباح المحتجزة - القروض – السندات

**لم يركز على التفاصيل لكن يجب التعرف على انواعها وماهي من دون حسابها .

الفصل السابع

القيمة الزمنية للنقود :

تختلف قيمة الوحدة النقدية باختلاف الزمن الذي تدفق فيه وهذا ما يسمى بالقيمة الزمنية للنقود فقيمة الوحدة النقدية تختلف باختلاف الزمن (اللحظة) التي تتحقق (تتدفق) في. فمبلغ نأخذه اليوم افضل من مبلغ نأخذه بعد سنة.

وان قيمة ١٠٠٠ريال اليوم تختلف عن ١٠٠٠ للسنوات القادمة .

الفصل الثامن

معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع

أي تكون القيمة الحالية للمشروع صفر أي $NPV = 0$ ، لذا فإن المشروع لا رابح ولا خاسر.

وتكون القيمة الحالية للمشروع موجبة أي $NPV > 0$ ، لذا فإن المشروع يحقق ربحاً .

وتكون القيمة الحالية الصافية للمشروع سالبة أي $NPV < 0$ أي أن المشروع يكون خاسراً.

المشروع الافضل هو الذي له قيمة حاليه صافيه اكبر

أ- مؤشر القيمة الحالية للمشروع IPV (مؤشر الربحية).

الذي هو عبارة عن نسبة القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية على مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية

- عندما تكون قيمة مؤشر القيمة الحالية أعلى من واحد ($IPV > 1$) يكون المشروع رابحاً .
- عندما تكون قيمة مؤشر القيمة الحالية أقل من واحد ($IPV < 1$) يكون المشروع خاسراً .
- وعندما تكون قيمة مؤشر القيمة الحالية مساوية للواحد ($IPV = 1$) عندها تكون القيمة الحالية للتدفقات السنوية الجارية الصافية مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية وبالتالي فإن المشروع لا يحقق ربحاً ولا يسبب خسارة .

معيار معدل العائد الداخلي للمشروع

ما هو مفهوم معيار القيمة الحالية الصافية للمشروع ؟

القيمة الحالية الصافية للمشروع NPV =

مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية - مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية

متى يكون المشروع رابحا ؟

أن معدل العائد الداخلي يمثل أعلى قيمة لسعر الفائدة الذي يمكن للمستثمر أن يدفعه دون الوقوع في خسارة.

•فعندما يكون معدل العائد الداخلي أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع رابحاً.

•وعندما يكون أدنى من سعر الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع خاسراً.

•أما عندما يكون مساوياً لسعر الفائدة السائد في السوق فالمشروع لا يحقق ربحاً ولا يقع في خسارة.

المقارنة بين المعايير

ان المعايير اذا كانت لمشروع واحد فهي تعطي نفس النتيجة.

اما اذا كانت بين مشاريع مختلف هنا يحدث تعارض والسبب هناك مشكلة حجم او اختلاف في العمر الانتاجي للمشروع .

عندما تكون هناك مشكلة حجم معناه ان هناك مشروع كبير واخر صغير ويحدث تعارض بين المعايير لذلك نمر الي المشروع الإضافي.

معيار فترة الاسترداد :

ويقصد بفترة الاسترداد :

الفترة اللازمة لاستعادة التكاليف الاستثمارية عن طريق التدفقات النقدية السنوية الجارية الصافية التي يحققها المشروع.

ويُحدد عادة حد أقصى لفترة الاسترداد يسمى فترة القطع أو فترة الاسترداد القصوى المقبولة.

- فإذا كانت فترة الاسترداد أقصر من فترة القطع يعتبر المشروع مقبولاً.
- أما إذا كانت فترة الاسترداد أطول من فترة القطع فيعتبر المشروع مرفوضاً.
- أما في حالة المفاضلة بين أكثر من مشروع أو في حالة الحاجة لترتيبها حسب أفضليتها ، فإن الأفضلية تعطى للمشروع الذي يتميز بفترة الاسترداد الأقصر.

اسئلة الطلاب في المحاضرة

الرشد الاقتصادي والعلاقة بعملية التنمية الاقتصاديه وماهي علاقتها بأهمية دراسة الجدوى الاقتصاديه يادكتور؟؟

دراسة الجدوى لها اهمية على المستوى القومي لانها تحدد المشاريع الافضل والاحسن للاقتصاد القومي
لها جدوى في عملية التنمية الاقتصاديه لان عملية التنمية تتطلب جملة من المشاريع

يمكن ان تساعد في اختيار المشاريع المناسبه للاقتصاد المناسب او تكون وسيله تجنب هدر وتبديد الموارد على مشاريع غير مجديه ويمكن ان تساهم في تحقيق تخصيص الامثل على المستوى الوطني

أهمية دراسة السوق لها علاقه بتقدير حجم المشروع وطاقته الانتاجيه والدراسه الفنيه مكوناتها او عناصرها دراسة الطاقه الانتاجيه للمشروع كيف افرق يادكتور؟؟

الدراسة الفنية هي التي تعطينا الطاقة الانتاجيه الفعليه

ماهي فترة القطع ؟؟

هي اقصى فترة للاسترداد.

كيف نعرف نوع الاستثمار؟

- تعليمي ، بشري، صناعي وزراعي، حقيقي .

هل الاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي كلهم استثمار حقيقي؟

نعم .

ماهو الاستثمار المالي ؟

هو الشراء بالاوراق المالية ،الأسهم.

*****ذكر الدكتور أن اسئلة غزواني تعتبر هي اسئلة مراجعه وأن أسئلة الاختبار مشابهه لها****

نتمنى لكم النجاح والتوفيق في الدنيا والآخرة

كما نسعد باستقبال مقترحاتكم وملاحظاتكم عبر الواتس آب

0570700501

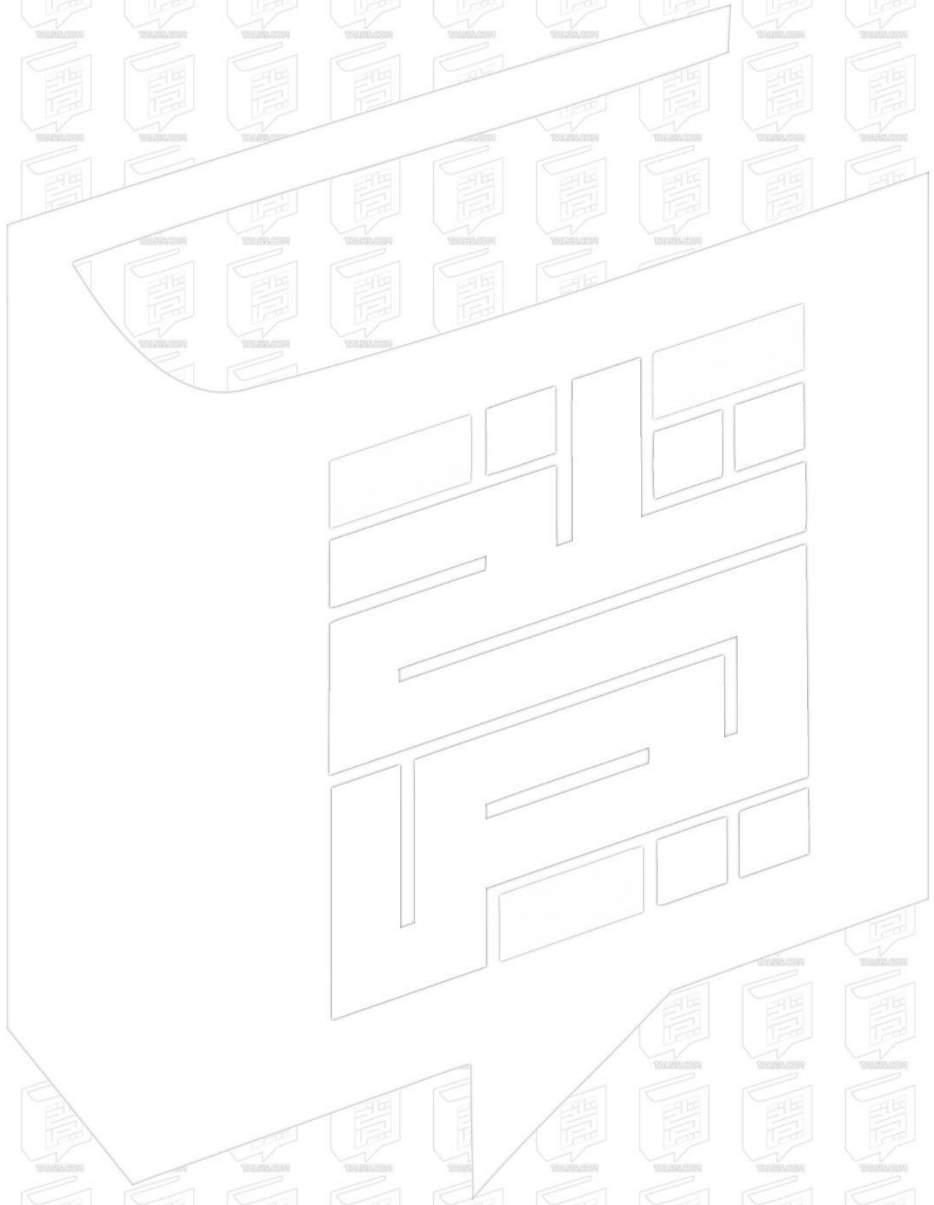
TAL5IS.COM